

لا مخرج؟ غزة وإسرائيل بين الحروب

تقرير الشرق الأوسط رقم 162 | 26 آب/أغسطس 2015
ترجمة من الإنجليزية

جدول المحتويات

i الملخص التنفيذي
iii التوصيات
1 I. مقدمة
2 II. غزة بعد الحرب
2 أ. وفاق وطني بالاسم فقط
3 ب. الفشل بإعادة الإعمار
5 ج. وصول الوضع إلى حافة الانهيار
7 د. الاضطرابات الأمنية تهدد وقف إطلاق النار الهش
8 هـ. غزة التي تخلت عنها مصر
10 و. تخفيف إسرائيل للحصار قليلاً
12 III. منطق الحرب والردع
16 IV. التشدد بالمصالحة الفلسطينية
18 V. الأوضاع المالية في قطاع غزة: نظرة محاسبية
18 أ. خارطة طريق لإدماج الموظفين
20 ب. هل غزة مكتفية ذاتياً؟
24 VI. تجنّب حلقة الحرب والدمار
25 أ. المناظرة المتعلقة بوقف إطلاق النار الطويل
26 ب. عقبات التوصل إلى وقف إطلاق نار طويل
28 ج. معالجة المخاوف المتعلقة بتمديد وقف إطلاق النار
30 VII. الخلاصة
 قحالملا
32 ٤. أطراخقطاع غزة

الملخص التنفيذي

في السنة التي انقضت منذ حرب غزة عام 2014، لم يتم فعل الكثير لتغيير الظروف التي أدت إلى حدوثها. ما يسمى بحكومة الوفاق الوطني، التي شكّلت في حزيران/يونيو 2014 ومقرها الضفة الغربية، أعيد تشكيلها دون موافقة حماس. إنها تنظر إلى قطاع غزة بوصفه فخاً، وبالتالي فإنها ترفض تحمّل المسؤولية عن حكمه. رغم أنها تتفق على القدرة والرغبة لممارسة سلطتها هناك، فإنها تستمر في جمع العائدات الضريبية على جميع المستوردات إلى غزة بوصفها السلطة المعترف بها دولياً. كانت حكومة حماس تعتمد على الضرائب التي تفرضها على السلع المهرّبة عبر الأنفاق التي تصل بين قطاع غزة ومصر، إلا أن تلك الأنفاق، إضافة إلى المعبر الحدودي الوحيد مع مصر، أغلقت بعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في القاهرة في تموز/يوليو 2013. ومن أجل تجنب صراع آخر، خفّفت إسرائيل من الحصار الذي يفرضه على القطاع بشكل ما. إلا أن هذا لا يعالج احتياجات القطاع؛ فحكومة تسيير الأعمال تقتصر على الأموال؛ واقتصادها في حالة مزرية؛ ومعظم سكان القطاع لا يستطيعون الوصول إلى العالم الخارجي. ينبغي فعل المزيد حيال هذه القضايا، وإلا فإن حدوث الحرب القادمة قد يكون مسألة وقت وحسب.

من غير المرجح العثور على حل لمشاكل غزة في القاهرة أو رام الله. كلاهما تنظران إلى حماس، أو للمنظمة الأم، الإخوان المسلمين، بوصفها تهديداً وجودياً. إنهما لا تريدان إنقاذ حماس أو مساعدة إسرائيل في سياستها التي اتبعتها منذ سنوات بقطع الصلات بين قطاع غزة والضفة الغربية. بدلاً من ذلك، فكلاهما قانعتان بتجاهل قطاع غزة ومراقبة حماس وهي تغرق في مشاكلها المالية المتفاقمة. وفقاً لحساباتهما، إذا نشبت حرب جديدة، فإن إسرائيل وحماس هما اللتان ستدفعان الثمن.

بالنسبة للعديد من قادة السلطة الفلسطينية في رام الله، فإن العودة إلى قطاع غزة ليس منطقياً؛ حيث ستمثل السلطة الفلسطينية مسؤولية العنف الذي من المؤكد أنه سيندلع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، دون أن يكون لديها الأدوات اللازمة لمنعه. من المرجح أن السيطرة على المنطقة وقرارات الحرب والسلام ستظل في مكان آخر. ودون حل لمشكلة نقص الأموال اللازمة لدفع جميع رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، فإن السلطة الفلسطينية الضعيفة أصلاً يُطلب منها حل مشاكل إضافية تثقل كاهل حماس حالياً. حتى لو وُجدت حلول لهذه المشاكل، تبقى هناك مسألة الصراع والمعارضة داخل فتح، التي تشكل قاعدة سلطة الرئيس محمود عباس. بالنظر إلى علاقة العداوة القائمة بينه وبين العضو السابق في اللجنة المركزية لحركة فتح وأحد أعمدة الحركة محمد دحلان، وهو من غزة ويتمتع بدعم كبير فيها، فإن التحذيرات لعباس من داخل حركته قد تكون أكثر جساماً من تلك التي تشكلها حماس.

بالنسبة لكثيرين في إسرائيل، يُنظر إلى العودة عن سياسة فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية على أنها تهديد أممي خطير، حيث يُعتقد أن فصل القطاع يمنع حماس من نقل المعارف، والأسلحة، والتمويل والنفوذ السياسي إلى الضفة الغربية، حيث ستنتامي قوتها على حساب الشريك الأمني لإسرائيل، أي السلطة الفلسطينية التي تهيمن عليها حركة فتح. بالنسبة لفرقاء مهمين في الحكومة الانتلافية، فإن تعزيز الفصل بين الأراضي يخدم مصالح ديموغرافية أيضاً، حيث إن إسرائيل لم تتخلى عن مطالبتها بالضفة الغربية. حتى أولئك المستعدين لتخفيف الحصار على غزة سيفعلون ذلك إلى الدرجة التي تمنع تلك الخطوات من أن تهدد بزيادة قوة حماس في الضفة الغربية.

لا إسرائيل ولا حماس تعتبران نشوب حرب جديدة أمراً وشيكاً، لكن كلاهما تفهمان أنه من المرجح استئناف القتال إذا لم يحدث تغيير جذري في الظروف الحالية. يمكن لحماس أن تجد نفسها في مواجهة تحديات داخلية متنامية - الهجمات السلفية الجهادية، وانهيار الخدمات الحكومية، والاحتجاجات الشعبية - تبدو الحرب مخرجاً منها يوفر لها فرصة لتعزيز قوتها، وإعادة ترسيخ مصداقيتها العسكرية وربما تخفيف الحصار من خلال التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار جديد.

إذا لم يتجدد القتال أو إذا لم تُستعمل عصي وجزرات أكبر لدفع السلطة الفلسطينية الضعيفة إلى تحمّل مسؤولية قطاع غزة، فإن خيارات إسرائيل الرئيسية تتمثل في: إما تحسين الأوضاع هناك وبشكل أحادي، بحيث تتمكن الإدارة التي تسيطر عليها حماس من الحكم بشكل مستدام، وبذلك تقدم لحماس دافعاً أكبر للاستمرار في فرض وقف إطلاق النار الحالي، أو التوصل إلى وقف إطلاق نار قوي وشامل مع حماس. سيكون من الصعب تحقيق الخيار الثاني. هناك خلافات كبيرة؛ فلدى حماس وإسرائيل أفكار مختلفة حول النطاق الجغرافي لوقف إطلاق النار المحتمل (ما إذا كان يشمل الضفة الغربية)، ومدته، والالتزامات المتعلقة بأسلحة حماس (من حيث التهريب والإنتاج) ونطاق الإجراءات الإسرائيلية لتخفيف الحصار.

لأن الحرب تبدو احتمالاً بعيداً، ليس هناك ضغوط تُذكر على الحكومة الإسرائيلية لتحقيق التقدم في المفاوضات المباشرة حول قطاع غزة - التي التزمت إسرائيل وحماس بالشروع بها خلال شهر واحد من تاريخ وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 26 آب/أغسطس 2014 - ناهيك عن تغيير سياساتها بشكل جذري أو السماح بإنشاء ممر بحري يستطيع سكان غزة من خلاله السفر إلى العالم الخارجي.

المسؤولون الإسرائيليون يرون عقبات كبيرة في وجه التوصل إلى اتفاق مع حماس. يخشون من أن وقف إطلاق نار جديد سيضعف أو يدمر المقاطعة الدولية للحركة الإسلامية، وسيقوّيها في الضفة الغربية وسيلحق الضرر بعلاقات إسرائيل مع السلطة الفلسطينية ومصر. حتى المفاوضات غير المباشرة تُعدّ مخاطرة سياسية بالنسبة لحماس وأيضاً بالنسبة لمعظم السياسيين الإسرائيليين. المسؤولون الإسرائيليون قلقون من أن اتفاقاً مع حماس سيشكل "ضربة قاضية" لعباس، الذي لا يعتبره معظمهم شريكاً في السلام، لكنهم لا يعتبرونه تهديداً. بما إنه يكره العنف فإنهم يعتبرونه ذخراً استراتيجياً.

من ناحية أخرى، فإن استمرار محاصرة قطاع غزة والحروب المتكررة لم تؤدّ إلى تعزيز قوة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية فحسب، بل إنها أضعفتها وعززت من قوة حماس وساعدت على جعل القيام بدبلوماسية ناجحة أمراً مستحيلاً.

إن سياسات عزل حماس ومحاصرة قطاع غزة، التي صُمّمت من قبل نفس اللاعبين الدوليين الذين وجّهوا العملية الدبلوماسية، لم تؤدّ إلى تقريب الحل السياسي ولا أدت إلى إزاحة حماس. وليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن استمرار هذه السياسات سيحقق ذلك.

مهما كانت الخيارات التي تتخذها حماس وإسرائيل فإنها لن تؤدي إلى تسوية الصراع الأساسي. لكن السماح لسكان قطاع غزة بتصدير السلع، وفرض الضرائب على أنفسهم والخروج والدخول من منطقتهم بحرية سيوفّر للإسرائيليين والفلسطينيين على الأقل احتمال توفير جزء من سفك الدماء، بينما يتم استكشاف احتمالات أخرى، بما في ذلك تحقيق اختراق في المأزق السياسي.

التوصيات

من أجل تثبيت وقف إطلاق النار؛ وخلق العائدات لدفع رواتب موظفي قطاع غزة، والنفقات العامة وتكاليف تقديم الخدمات؛ وتمكين سكان قطاع غزة من حرية الوصول إلى العالم الخارجي بشكل يعتمد عليه.

إلى الحكومة الإسرائيلية:

1. إجراء مفاوضات مباشرة مع حماس أو مع وفد فلسطيني موسّع يضم حماس حول توسيع وتعزيز استقرار وقف إطلاق النار، كما تم الاتفاق على ذلك بين إسرائيل وحماس في 26 آب/أغسطس 2014؛ إذا كانت مصر غير مستعدة للتوسط أو إذا كانت غير مقبولة لأي من الطرفين، ينبغي السعي إلى وسيط بديل مثل النرويج، أو سويسرا، أو ألمانيا، أو قطر، أو تركيا، أو السعودية أو الأمم المتحدة.
2. السماح بإنشاء ممر بحري بإشراف دولي (مرفأ أو رصيف عائم) في قطاع غزة ووصلها بقبرص أو ببلد آخر بحيث يستطيع سكان القطاع الخروج والدخول إلى أراضيهم من خلال معبر غير مصري وغير إسرائيلي.
3. تسهيل زيادة عدد المسافرين من قطاع غزة إلى الخارج عبر جسر اللنبي مع الأردن، وذلك في الفترة الممتدة من الآن إلى أن يتم تأسيس الممر البحري، وذلك من خلال تفتيش سكان القطاع في معبر إيرز قبل وضعهم في باصات تذهب بهم مباشرة إلى جسر اللنبي.
4. إظهار أن تحقيق الاستقرار في غزة لن يأتي على حساب حل الدولتين وذلك بتعزيز العلاقات المتوترة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك من خلال زيادة وتيرة السفر والتجارة بين قطاع غزة والضفة الغربية بطريقة لا تعرّض المصالح الإسرائيلية للخطر وذلك من خلال تصريحات رسمية تفيد بأن إسرائيل تعتبر قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية مستقبلية.
5. التفكير بخطوات لتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك من خلال:
 - أ. توسيع الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية على الأراضي داخل الضفة الغربية (على سبيل المثال نقل أجزاء من المنطقة "ج" إلى المنطقة "ب" وأجزاء من المنطقة "ب" إلى المنطقة "أ")؛ والسماح للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل في القدس؛
 - ب. السماح بإجراء عمليات تخطيط، واستثمار وتنمية جديدة في الأجزاء المتبقية من المنطقة "ج"؛
 - ج. العمل مع السلطة الفلسطينية على تطوير حقول الغاز الطبيعي على ساحل قطاع غزة.

إلى الحكومة المصرية:

6. دعوة إسرائيل وحماس أو وفد فلسطيني يضم حماس للتفاوض على وقف إطلاق النار، كما اتفقا على أنه سيحدث خلال شهر من 26 آب/أغسطس 2014؛ وإذا كانت القاهرة غير مستعدة لفعل ذلك، دعوة الأطراف لإجراء هذه النقاشات من خلال وسيط آخر.
7. عرض إعادة فتح معبر رفح في ساعات نظامية، ستة أيام في الأسبوع، بموازاة فتح إسرائيل لجميع معابرها مع قطاع غزة.

إلى حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية:

8. التكاليف بإجراء تدقيق مستقل للحسابات المالية الفلسطينية والضرائب التي يتم تحصيلها في قطاع غزة والضفة الغربية والالتزام بتصحيح حالة عدم التوازن في توزيع الدخول بين قطاع غزة والضفة الغربية استناداً إلى نتائجه.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والماتحين الآخرين للسلطة الفلسطينية:

9. توفير الإشراف الدولي على الممر البحري الجديد لغزة.
10. التعهد باستمرار الاتحاد الأوروبي في دعم حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تضم وزراء من حماس وفتح، وتعمل في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء وتلتزم بالتمسك بوقف إطلاق النار مع إسرائيل.

11. عرض المساعدة والدعم للتدقيق المستقل للحسابات المالية والضرائب الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.
12. مناقشة قطر، والسعودية والأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي لتيسير إدماج وزارات قطاع غزة والضفة الغربية بجميع موظفيها وذلك بتمويل الرواتب، ومخصصات الرعاية الاجتماعية والنفقات العامة الحكومية في قطاع غزة.
13. ضمان توزيع الاعتمادات المالية في الموازنة الموجهة للشعب الفلسطيني على قطاع غزة والضفة الغربية بصورة عادلة، وزيادة المساعدات لمشاريع غزة عند الضرورة.
14. تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك من خلال زيادة مساعدات المانحين، وتشجيع إسرائيل على اتخاذ الخطوات المذكورة أعلاه واعتراف دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي بدولة فلسطين.

مدينة غزة/القدس/رام الله/بروكسل، 26 آب/أغسطس 2015

لا مخرج؟ غزة وإسرائيل بين الحروب

I. مقدمة

بعد أكثر من عام، فإن الظروف التي أدت إلى نشوب حرب دامت حوالي سبعة أسابيع وعُرفت في إسرائيل باسم "عملية الجرف الوافي"¹ أصبحت أسوأ بكثير. حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية، التي شكلت في حزيران/يونيو 2014، لم تمارس سلطتها في قطاع غزة بالمطلق. في 31 تموز/يوليو 2015، أجري تعديل حكومي، أسقط كل تظاهر "بالوفاق"، دون تضمين أو مشاركة حماس. تستمر الحكومة اسمياً في قطاع غزة، لأن حماس لا تزال ترى فيها أفضل رهان للتنصل من تحمل المسؤولية. رغم أن الحكومة تنفق بعض المال هناك، إلا أنها لم تتول إدارة القطاع - لا دفع لرواتب الموظفين الذين يستمرون في إدارته؛ ولا مهام أو نفقات تشغيلية للوزارات الرئيسية؛ ولا سيطرة على المعابر الحدودية التي تبقى مغلقة أو تخضع لقيود شديدة.² والنتيجة هي أن سكان قطاع غزة يعيشون في بؤس غير مسبوق، ويطغى عليهم شعور بأنه تم التخلي عنهم من قبل الزعماء السياسيين الفلسطينيين ويعانون من تدهور اقتصادي. انخفض دخل الفرد الآن إلى 31% مما كان عليه في عام 1994.³

يتناول هذا التقرير أسباب البؤس الاقتصادي وانعدام الاستقرار في قطاع غزة، ويحلل آفاق الاحتمالات لمختلف المقترحات لتسوية مشاكل القطاع، ويقدم مقترحات لإطالة أمد الهدوء الحالي. ويأتي هذا التقرير في أعقاب عدة تقارير أخرى نشرت مؤخراً حول قطاع غزة،⁴ بما فيهم التقرير الذي توقع نشوب حرب 2014 قبل وقوعها بعدة أشهر.

¹ ترجمة الحكومة للاسم بالعبرية هي "تسوك إيتان" (حرفياً "عملية الجرف الصامد").

² منذ إغلاق المعابر الثلاثة في غزة - كارني (2007)، وصوفا (2008) وناحال عوز (2010) - كان في قطاع غزة ثلاثة معايير تعمل هي: معبر رفح مع مصر (بشكل أساسي للأشخاص، ويستخدم للسلع بشكل استثنائي)، ومع إسرائيل، إيرز، للأشخاص، ومعبر كرم أبو سالم، للسلع وحسب.

³ "Gaza Economy on the Verge of Collapse, Youth Unemployment Highest in the Region at 60 Percent", World Bank, 21 May 2015.

⁴ إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 42، "نحو وقف إطلاق نار دائم في قطاع غزة"، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014؛ ورقم 39، "غزة وإسرائيل: عقبات جديدة، حلول جديدة"، 14 تموز/يوليو 2014؛ ورقم 30، "قطاع غزة: الحرب الإسرائيلية الفلسطينية الجديدة؟"، 24 آذار/مارس 2011؛ والتقارير رقم 149، "الجولة الجديدة في قطاع غزة"، 25 آذار/مارس 2014؛ ورقم 133، "إسرائيل وحماس: النار ووقف إطلاق النار في الشرق الأوسط الجديد"، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012؛ ورقم 129، "ضوء في نهاية النفق؟ حماس والانتفاضات العربية"، 14 آب/أغسطس 2012؛ ورقم 110، "المصالحة الفلسطينية: تحرك لكن مراوحة في المكان"، 20 تموز/يوليو 2011؛ ورقم 104، "الإسلاميون الراديكاليون في غزة"، 29 آذار/مارس 2011.

II. غزة بعد الحرب

أ. وفاق وطني بالاسم فقط

بينما كان المجتمع الدولي في الأشهر التي سبقت والتي تلت الحرب يمكن أن يعتقد بأن حل مشاكل قطاع غزة يكمن في عودة سيطرة السلطة الفلسطينية بموافقة حماس، اليوم القليلون فقط يعتقدون بالأمال على أن مثل هذا الانتقال بات قريباً أو حتى يمكن أن يغير الظروف بشكل ملموس. بدلاً من ذلك، وكما حدث مع عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، يتغنون بوحدة فلسطينية مثالية والتي يعارض العديد من أصحاب المصلحة أي تجسيد جدي لها، ولا يحلم بإمكانية تحقيقها، حتى في حدها الأدنى، على المدى القريب أو المتوسط سوى عدد قليل. يبرر نفس هؤلاء الشركاء المعنيين سياسات تعزز الوضع الراهن الكارثي بالادعاء بأنه مؤقت، وأنه ستمت تسويته عن طريق نفس المصالحة الفلسطينية التي لا يتوقع أحد تقريباً حدوثها.

ولماذا يحدث ذلك؟ لأنه ليس لدى الأطراف أي حافز يذكر لإجراء أي تغيير. فمن خلال إسرائيل، التي تجمع الضرائب نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل رسم يبلغ 3%، بموجب الترتيبات الاقتصادية التي تم التوصل إليها في أوسلو،⁵ تتلقى رام الله العائدات الضريبية على جميع السلع التي تدخل قطاع غزة بينما ليس من الضروري أن تنفقها على القطاع الساحلي. بدلاً من ذلك فإنها تدفع لعشرات آلاف الموظفين من المنتمين لحركة فتح والمقيمين في قطاع غزة والذين كانوا موظفين في الحكومة التي كانت موجودة قبل استيلاء حماس على القطاع في حزيران/يونيو 2007، والذين أمر معظمهم بمقاطعة حكومة حماس تحت طائلة قطع رواتبهم. منذ أواسط عام 2013، عندما أغلقت جميع الأنفاق تقريباً بين قطاع غزة ومصر، ارتفعت كميات السلع الداخلة إلى قطاع غزة من خلال إسرائيل، ولذلك فإن العائدات الضريبية التي يقدمها قطاع غزة للسلطة الفلسطينية ازدادت بشكل كبير.⁶

الأمر الأكثر أهمية هو أن القادة في رام الله يعتبرون حكم قطاع غزة فحاً، بمعنى تحمّل المسؤولية عن القطاع دون أن يُمنحوا سلطة حقيقية عليه. يقولون بأنهم حتى لو سيطروا على معابر قطاع غزة، فإن نقاط تفتيش حماس ستكون موجودة على بعد عشرات الأمتار وراءهم؛ وبالتالي فإن السيطرة الحقيقية، بما فيها قرار الحرب والسلام، ستبقى في أيدي غيرهم.⁷ في تلك الحالة سيحمل قادة السلطة الفلسطينية الملامة عن العنف الإسرائيلي - الفلسطيني والذي من شبه المؤكد أنه سيندلع في المستقبل، من دون أن يمتلكوا الأدوات اللازمة لمنع. كما أنه ما من حلول مطروحة لمشاكل الفقر، والخدمات السيئة، وإهمال الجهات المانحة وأزمات الطاقة والمياه التي سيكونون مسؤولين عنها. يُطلب من السلطة الفلسطينية الالتزام بتغطية أجور بالكاد تستطيع تحملها؛ وقد طلب المجتمع الدولي منها الموافقة على أن يتم دفع رواتب جميع العاملين من موظفي الخدمة المدنية في قطاع غزة، لكن لم يقدم أي بلد المساعدات المالية اللازمة لذلك.

في هذه الأثناء فإن حماس ليس لديها حافز للتحرك إلى الأمام طالما ظلت خزائن قطاع غزة فارغة. لقد رأت الحركة إيراداتها تتضاءل، وهو السبب الرئيسي الذي دفعها للموافقة على التخلي عن السلطة الرسمية عام 2014 للسلطة الفلسطينية، لكن ليس السيطرة الأمنية. ولأن السلطة الفلسطينية رفضت تولي المسؤولية في قطاع غزة، فإن حماس أبقت وزاراتها تعمل، وقدمت الخدمات الأساسية ودفعت رواتب موظفي الخدمة المدنية عن طريق تحصيل ضرائب إضافية والتي لا تحظى بالشعبية إطلاقاً، مما وُد الإحباط بين السكان المحاصرين، والفقراء، والممنوعين من التنقل بحرية، ويدفعون ضرائب مزدوجة على العديد من السلع.⁸

مصر تنظر إلى حماس بوصفها امتداداً للإخوان المسلمين، وبالتالي كتهديد لأمنها الوطني.⁹ أكثر من أي وقت مضى على مدى السنوات القليلة الماضية، نجحت مصر في إحالة مشكلة قطاع غزة إلى إسرائيل. إنها تفهم أيضاً أن السلطة الفلسطينية لا تُمنح حافزاً كافياً للسيطرة على القطاع. من وجهة نظر مصر، فإن وجود

⁵ الترتيبات، التي تُعرف ببروتوكول باريس، التي تم إدماجها في اتفاقية غزة - أريحا. "الملحق الرابع لاتفاقية غزة - أريحا: بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 29 نيسان/أبريل 1994.

⁶ مواد البناء التي تدخل قطاع غزة من خلال الأمم المتحدة ومانحين آخرين مغفأة من الضرائب. رغم ذلك، فإن كمية الواردات الخاضعة للضريبة، بما في ذلك الوقود، ازدادت بشكل كبير منذ توقف تجارة الأنفاق بين قطاع غزة ومصر في عام 2013.

⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري عباس، رام الله، حزيران/يونيو 2015.

⁸ لا تدفع حماس رواتب موظفي السلطة الفلسطينية الذين كانوا يعملون قبل عام 2007 والذين تدفع لهم السلطة الفلسطينية كي يبقوا في منازلهم. إنها تدفع رواتب الموظفين الذين عينتهم بعد استيلائها على القطاع عام 2007، ورواتب حوالي 2,300 موظف من موظفي الخدمة المدنية التابعين للسلطة الفلسطينية قبل عام 2007 ممن يرفضون مقاطعة حكومة حماس ويستمررون بالعمل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نائب رئيس الوزراء السابق زياد ظاظا، مدينة غزة، آذار/مارس 2015.

⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مصري، القاهرة، تموز/يوليو 2015.

سلطة فلسطينية مصطنعة على المعابر لن يضعف حماس أو يقلل من تدفق المقاتلين والأسلحة بين قطاع غزة وسيناء. ومن أجل الضغط على السلطة الفلسطينية كي تعود إلى قطاع غزة، فإن مصر تريد شيئاً تحجم إسرائيل عن تقديمه وهو تعميق الروابط بين قطاع غزة والضفة الغربية لكي تقلل من مخاوف مصر من أن السكان الذين تزداد أعدادهم باستمرار في القطاع سينتقلون في النهاية إلى سيناء.¹⁰

بالنسبة لإسرائيل، فإن عكس سياستها في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية يعد تهديداً أمنياً خطيراً، حيث يُعتقد أن الفصل يمنع حماس من نقل المعارف، والأسلحة، والتمويل، وربما ما هو أكثر خطورة، النفوذ الأيديولوجي والسياسي إلى الضفة الغربية. كما يقدم الفصل بين المنطقتين خدمة للمصالح الديموغرافية لإسرائيل، والتي مازال لها مطالب بالضفة الغربية.¹¹ بالنسبة للإسرائيليين الذين يعارضون حل الدولتين، فإن الفصل يجعل التوصل إلى اتفاق سلام أكثر بُعداً ويشكك في قدرة رئيس السلطة الفلسطينية عباس على التحدث نيابة عن جميع الفلسطينيين أو ادعاء احتكار استخدام القوة الذي سيسمح له بأن يعرض على إسرائيل وضع حد للصراع.

وهكذا، ورغم أن إسرائيل باتت تقدر بشكل أكبر الحاجة لتحسين اقتصاد قطاع غزة من أجل الحد من احتمال تجدد الصراع، فإنها تفضل فعل ذلك من خلال وسائل أخرى غير ربط قطاع غزة بالضفة الغربية.¹² إنها ترغب بدرجة أكبر من نفوذ السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وأن تسيطر السلطة على معابر القطاع، لكن فقط بشكل لا يؤدي إلى تمكين حماس في الضفة الغربية، سواء من حيث تحقيق تقدم في المصالحة أو تخفيف القيود الإسرائيلية بشكل يؤدي إلى روابط أقوى بين المنطقتين الفلسطينيين.

ولذلك فإن ما يمكن فعله لتحسين الظروف في قطاع غزة مقيّد بما ستسمح إسرائيل والسلطة الفلسطينية بحدوثه في الضفة الغربية. ولأن الضفة الغربية أولوية أكبر من قطاع غزة سواء بالنسبة لإسرائيل أو السلطة الفلسطينية، ولأنهما تظان ملتزمتين بمنع حماس من تقاسم السلطة هناك، فإن أقصى ما يمكن أن يأمله المرء في قطاع غزة هو تحسينات اقتصادية طفيفة وتخفيف نظام الحصار. ثمّة خطوات ضرورية ينبغي أن تُتخذ للمساعدة في منع نشوب الحرب القادمة، لكن هذه الخطوات لن تمنعها أو حتى تحقق قدراً من الاستقرار، لأنها لن تقترب حتى من وضع حد لشعور سكان قطاع غزة بالاختناق.

ب. الفشل بإعادة الإعمار

لم يضغط المجتمع الدولي لوضع حد للنظام الجائر المتمثل في "ضرائب دون تمثيل" كما أخفق في تحقيق التعهدات التي قطعها بعد الحرب في المؤتمر الذي عقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 بإعادة بناء قطاع غزة.¹³ أعلن رئيسا المؤتمر النزويج ومصر أنه تم التعهد بـ 5.4 مليار دولار على مدى 3 سنوات،¹⁴ أكثر بـ مليار دولار من تقديرات الأضرار وخسائر الحرب التي قدرت بـ 4.4 مليار.¹⁵ لكن خصص مبلغ 3.5 مليار لقطاع غزة (والباقي لتغطية نفقات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية)، لكن أكثر من ربع

¹⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مصري، القاهرة، آب/أغسطس 2015.

¹¹ لمراجعة تحليل معمق لسياسة الفصل، انظر "Separating Land, Separating People: Legal Analysis of Access Restrictions between Gaza and the West Bank", Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, June 2015, www.gisha.org/UserFiles/File/publications/separating-land-separating-people/separating-land-separating-people-web-en.pdf.

¹² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، حزيران/يونيو 2015.

¹³ للمزيد، انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 42، "نحو وقف إطلاق نار دائم في غزة"، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

¹⁴ "High level conference in Cairo: USD 5.4 billion to Palestine", Norway embassy in Egypt, 15 October 2014, www.norway-egypt.org/News_and_events/High-level-conference-in-Cairo-USD-5.4-billion-to-Palestine-/#.VWmYh1yeDGc. طبقاً للبنك الدولي فإن الرقم الحقيقي الذي تم التعهد به كان 5.087 مليار.

¹⁵ "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee", 27 May 2015.

¹⁵ طبقاً لخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة التي أعدتها السلطة الفلسطينية بالتعاون مع المانحين. تقدير رسمي آخر لكلفة إعادة الإعمار، وضعه المجلس الاقتصادي الفلسطيني للأبحاث والتنمية، كان أعلى بكثير: "Palestinians put Gaza reconstruction cost at \$7.8 billion", Reuters, 4 September 2014.

المبلغ الذي رُصد لغزة كان قد تم الالتزام به قبل الحرب أو قد أنفق أصلاً. وهذا ما ترك 2.5 مليار لإعادة إعمار قطاع غزة،¹⁶ فُدم منه حوالي 340 مليون (13.5%) حتى الآن.¹⁷

يقول المانحون بأنهم ينتظرون إلى أن تبسط السلطة الفلسطينية سيطرتها على قطاع غزة، بحيث لا تؤدي مساعداتهم بشكل غير مباشر إلى دعم حكم حماس؛ وطبقاً لهذا التفكير، فإن وجود السلطة الفلسطينية على المعابر الحدودية وفي الوزارات وتسوية أزمة الرواتب سيجعل من الحرب، وبالتالي تدمير مشاريع الجهات المانحة، أقل احتمالاً.¹⁸ لكن المانحين كانوا يعرفون قبل إطلاق تعهداتهم بأن احتمال وجود السلطة الفلسطينية على الحدود أو فرض سيطرتها على الوزارات لن ينهي سيطرة حماس، خصوصاً فيما يتعلق بالأمن، أو يقيد المجموعات المسلحة العازمة على محاربة إسرائيل، وبالتالي فإنها ستكون مجرد ورقة تين لن تغير الترتيبات الحالية. عدد من المسؤولين الأوروبيين باتوا يشككون الآن بما إذا كان غياب السلطة الفلسطينية هو السبب الفعلي للامتناع عن الدفع.¹⁹ سفير أوروبي حضر المؤتمر قال بعد ذلك، "لنكن صريحين: العديد من هذه التعهدات لم تطلق بنية صافية".²⁰

مثل هذه الاعترافات تضع موضع شك مزاعم العديد من السياسيين القائلة بأن عدم تقديم المساعدات من قبل المانحين وغياب نفوذ السلطة الفلسطينية في قطاع غزة هما جزآن من لغز من سيق البيضاء أم الدجاجة: السلطة الفلسطينية ترفض تحمّل المسؤولية عن إعادة إعمار غزة طالما لا يتوافر التمويل لفعل ذلك، والمانحين لا يفون بالتزاماتهم طالما أن السلطة الفلسطينية لم تعد إلى غزة.²¹ الحقيقة هي أن أحد هذين الأمرين ضروري لإعادة إعمار غزة: يمكن إعادة الإعمار أن تحدث نظرياً بمساعدات المانحين ودون وجود السلطة الفلسطينية (إذا كان المانحون مستعدين لتقديم المساعدات لقطاع غزة مباشرة، والالتفاف على السلطة الفلسطينية)، لكن إعادة الإعمار مستحيلة بوجود السلطة الفلسطينية وعدم وجود مساعدات المانحين. من الناحية الفعلية، إن لم يكن ذلك مقصوداً، فإن المانحين يستمرون في معاقبة سكان قطاع غزة على كونهم تحت سيطرة حماس.

هناك مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية غير مقتنعين بأن غياب مساعدات المانحين هو السبب الحقيقي لرفض حكومتهم السيطرة على الوزارات والمعابر في قطاع غزة. قادة كبار يقولون إن القضية الرئيسية هي أنه يُطلب منهم إنقاذ حماس من أزمتها المالية دون أن تمنحهم حماس سلطة حقيقية، بما في ذلك على الأمن.²² أحد الوزراء في حكومة الوفاق الوطني، والمعين من قبل حركة فتح وله علاقة بإعادة إعمار غزة، يحمل المسؤولية الرئيسية عن الركود الحالي لمكتب الرئيس الفلسطيني، الذي، كما قال، "لا نية لديه بإعادة إعمار غزة أو تحمّل المسؤولية عنها".²³ وهذا، كما قال، كان واضحاً منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني في حزيران/يونيو 2014. في ذلك الوقت، أيضاً، رفضت السلطة الفلسطينية فرض سلطتها على غزة، رغم أن الحرب لم تكن قد حدثت بعد، وبالتالي لم يكن هناك حاجة لتمويل إعادة الإعمار (لكن الاقتصاد كان في ضائقة شديدة وكانت إعادة الإعمار من الحروب السابقة بالكاد بدأت)، وذكرت بعض التقارير أن قطر كانت قد عرضت تغطية تكاليف الرواتب الإضافية لموظفي حكومة حماس السابقة الذين سيترتب على السلطة الفلسطينية أن تبدأ بدفع رواتبهم.²⁴

¹⁶ 89% من الـ 2.5 مليار من التعهدات الجديدة لغزة أتت من 6 بلدان: قطر (1 مليار)؛ السعودية (500 مليون)؛ الكويت (200 مليون)؛ الإمارات العربية المتحدة (200 مليون)؛ تركيا (200 مليون)؛ والنرويج (142 مليون). دفعت قطر والسعودية 10% مما تعهدتا به؛ أما النرويج، التي لم تميز في تعهداتها بين غزة والضفة الغربية، فقد دفعت حوالي 39%؛ أما البلدان الأخرى فلم تدفع شيئاً، طبقاً للبنك الدولي. "Economic Monitoring Report", op. cit.

¹⁷ هذا حتى أواخر أيار/مايو 2015. "Economic Monitoring Report", op. cit. حاول البنك الدولي وجهات أخرى إضفاء بعض التفاؤل على عدم التزام الجهات المانحة، فادعى بأن 27.5% (967 مليون من أصل 3.5 مليار) من التعهدات المخصصة لقطاع غزة دُفعت. إلا أن هذا مفضل. 65% من "التعهدات المدفوعة" تتعلق بالمساعدات التي دفعت أو كان هناك التزام بدفعها قبل المؤتمر. الرقم المهم هو ما يتعلق بما تم دفعه من التعهدات الجديدة: 13.5%. المرجع السابق.

¹⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين سويسريين، أوروبيين، وأمريكيين، ومسؤولي المساعدات، القدس، كانون الأول/ديسمبر 2014 - أيار/مايو 2015.

¹⁹ المرجع السابق.

²⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، كانون الثاني/يناير 2015.

²¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني إسرائيلي، القدس، أيار/مايو 2015؛ ومع مسؤولين أوروبيين، القدس، نيسان/أبريل 2015.

²² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو لجنة مركزية في حركة فتح، ومع أحد مستشاري عباس، رام الله، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2015.

²³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، شباط/فبراير 2015.

²⁴ "Qatar to pay \$60 million for Gaza employees", Middle East Monitor, 14 June 2014. دُكر أن قطر حوّلت "مئات ملايين الدولارات" لرواتب موظفي حكومة حماس في غزة، لكن الولايات المتحدة أوقفت عملية الدفع. "US blocked"

وهكذا، فبالنسبة للعديد من سكان غزة هناك شيء من النفاق في اتهامات السلطة الفلسطينية بأن حماس وإسرائيل متواطفتان لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية؛ بالنظر إلى الفرص العديدة التي أتاحت، جزئياً على الأقل، فإن السلطة الفلسطينية ظلت مترددة، لعكس عملية الفصل.

ج. وصول الوضع إلى حافة الانهيار

نتيجة الانخفاض الشديد في تمويل الجهات المانحة، فإن الظروف في قطاع غزة باتت في أسوأ أحوالها منذ احتلت إسرائيل المنطقة عام 1967. هناك 17,863 أسرة (100,000) نسمة، فقدت مساكنها خلال الحرب - تعيش دون مأوى وتعيش مع الأقارب، أو في سكن مؤقت، أو في الخيام في مواقع منازلها المدمرة.²⁵ في الأشهر العشرة الأولى، لم يُسمح بإعادة بناء المنازل التي تدمرت تدميراً كاملاً، حيث تجادلت السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول كمية مواد البناء اللازمة لكل متر مربع من أي منزل جديد.²⁶ خلال هذه الفترة، لم يكن معظم رجال الأعمال في القطاع الخاص في غزة يعرفون كيف يمكنهم الحصول على مواد البناء.²⁷

حتى أواسط حزيران/يونيو 2015، كان 5,600 شخص يعيشون في مراكز إيواء مؤقتة في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).²⁸ هدد العجز في موازنة الأونروا بتأجيل فتح المدارس بالنسبة لمعظم الطلاب.²⁹ بما أن جزءاً صغيراً فقط من مواد البناء اللازمة دخل إلى القطاع منذ نهاية الحرب، فإن الأسر الفقيرة التي دُمرت منازلها جزئياً لجأت إلى بيع مواد البناء في السوق السوداء بضعفين أو ثلاثة أضعاف سعرها، لتوفير الغذاء لأطفالها أو لدفع أجور منازلها.³⁰ يُقدَّر بأن هناك حاجة لـ 23 مليون طن من مواد البناء لإصلاح غزة وإكمال البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي بدأت قبل الحرب. لقد دخل أقل من

مجموعة الأزمات أن السلطة الفلسطينية عارضت دفع رواتب موظفي حكومة حماس من قبل قطر، ولم تتمكن الولايات المتحدة من تقديم الضمانات للمصارف بأنها لن تلاحق قضائياً على تمرير الأموال لموظفي حكومة حماس السابقة. اقترحوا بدلاً من ذلك أن يتم إحضار الأموال إلى غزة عبر الأمم المتحدة، وهي طريقة استخدمت بعد الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2014، لكن قالوا إن إسرائيل عارضت على هذا إلى أن تغير موقفها خلال الحرب. مسؤول استخباراتي إسرائيلي قال: "كان هذا أحد التحولات الرئيسية في السياسة الإسرائيلية بسبب الحرب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015؛ انظر أيضاً إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 39، "غزة وإسرائيل: عقبات جديدة، حلول جديدة"، 14 تموز/يوليو 2014.

²⁵ "Shelter Cluster Factsheet", Shelter Cluster Palestine, August 2015. www.shelterpalestine.org/Upload/Doc/ca878214-74a5-48b8-870e-d409a4f5aafa.pdf

²⁶ مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني مع تانيا هاري، نائبة مدير غيشا، 13 آب/أغسطس 2015.

²⁷ حتى حزيران/يونيو 2015، كان مقاولو قطاع غزة يقولون إنهم أُجبروا على شراء مواد البناء بأسعار باهظة من السوق السوداء، حيث كانت الطريقة الوحيدة التي يعرفونها للتسجيل للشراء هو اللجوء إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء تقييم أضرار أولي لمنازلهم. مسؤولو الأمم المتحدة قالوا إن آلية إعادة إعمار غزة سمحت بالشراء للقطاع الخاص، لكنهم لم يكونوا مسؤولين عن إعلام الجمهور بكيفية الوصول إلى هذه المواد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال من غزة، ومسؤولين أممين، مدينة غزة، القدس، آذار/مارس - حزيران/يونيو 2015. في حزيران/يونيو 2015، فُتح مساران. كان الأول من خلال وزارة الاقتصاد في غزة، التي وفرت التسجيل للراغبين بشراء بعض مواد البناء التي كانت تدخل من مصر. في حزيران/يونيو 2015 (دخل حوالي 24,000 طن عبر معبر رفح، كان 1,150 طن منها لمشاريع قطرية). "Construction Material Tracking for Gaza", Shelter Cluster Palestine, August 2015. www.shelterpalestine.org/Upload/Doc/741ec903-0c96-47fa-93ee-e320417e7dc4.pdf. كانت وزارة الاقتصاد تتبع هذا الإسمنت بـ 800 شيكل (206.4 دولار) للطن الواحد، مقارنة بالسعر الرسمي لآلية إعادة إعمار غزة وهو 560 شيكل (144.5 دولار). في 23 آب/أغسطس 2015، أدى التنافس بين التجار إلى انخفاض سعر طن الإسمنت إلى 540 شيكل (139.3 دولار) للطن لدى أكبر بائعين للمادة في غزة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع تجار إسمنت، ومسؤول في وزارة الاقتصاد الوطني، مدينة غزة، 23 آب/أغسطس 2015. كما كانت الوزارة تبيع الأفراد كميات صغيرة جداً من الإسمنت "الفائض" عن المشاريع القطرية. طبقاً لرجال أعمال في القطاع الخاص، فإن المسار الثاني الذي فُتح في حزيران/يونيو 2015 كان من خلال آلية إعادة إعمار غزة. إلا أن مسؤولي الأمم المتحدة يقولون إن هذا المسار كان مفتوحاً دائماً لكن كثيرين في غزة عرفوا به عندها فقط. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال من غزة، ومسؤولين أممين، ونائبة مدير غيشا، تانيا هاري، مدينة غزة، القدس، تل أبيب، آب/أغسطس 2015، يبقى نطاق الشراء من قبل الأفراد محدوداً جداً. في 6 آب/أغسطس 2015، أعلنت السلطة الفلسطينية أن إسرائيل قد وافقت لـ 86 شخصاً على شراء مواد بناء لا علاقة لها بالأضرار الناجمة عن الحرب. "الوزير الحسائي يعلن عن وصول دفعة جديدة من مواد إعادة الإعمار"، وزارة الأشغال العامة والإسكان.

²⁸ "تقرير اللجنة الارتباط الخاصة"، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، 27 أيار/مايو 2015.

²⁹ واجهت الأونروا عجزاً يقدر بـ 101 مليون دولار، غطيت جزئياً بتبرعات في آب/أغسطس 2015 قدرها 35 مليون دولار من السعودية، و15 مليون دولار من الكويت، و15 مليون دولار من الإمارات العربية المتحدة؛ و15 مليون دولار من الولايات المتحدة. في 19 آب/أغسطس، أعلنت الأونروا أن تبرعات اللحظة الأخيرة ستسمح للسنة الدراسية بأن تبدأ في وقتها. "UNRWA to start school year on time", Ma'an News Agency, 19 August 2015. www.maannews.com/Content.aspx?id=767139

³⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان وتجار، بيت حانون والشجاعية، آذار/مارس 2015.

6% من هذه الكمية منذ وقف إطلاق النار،³¹ ومعظمها تبرعات قطرية أدخلت عن طريق كرم أبو سالم مع إسرائيل، بالالتفاف، حتى نيسان/أبريل 2015، على ما يسمى بآلية إعادة إعمار غزة التي تهدف إلى إتاحة شراء، واستخدام ومراقبة مواد البناء وتدار بشكل مشترك من قبل إسرائيل، والأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية.³²

دعت غيشا، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية تركز في عملها على غزة، مؤخراً إلى إلغاء آلية إعادة إعمار غزة: "بعد عام من عملية الجرف الواسع، يبدو أنه أن الأوان لإلغاء آلية إعادة إعمار غزة. لم تؤدّ الآلية فقط إلى إبطاء إعادة الإعمار وجعل المواد أعلى سعراً في سياق يفتقر إلى الموارد، بل إن حتى الجيش اعترف بأنه رغم آلية إعادة إعمار غزة، فإن مواد البناء تباع في السوق السوداء وهناك أدلة على حفر أنفاق جديدة."³³

يشهد قطاع غزة الآن أعلى معدل للبطالة في أي اقتصاد في العالم، حيث وصل إلى 41.5% بشكل عام وأكثر من 58% بالنسبة للشباب.³⁴ يعتمد 80% من السكان على مساعدات المانحين؛ و39% هم تحت خط الفقر. حتى قبل الحرب، كان 57% "يفتقرون للأمن الغذائي".³⁵ قطاع التصنيع الذي كان مهماً يوماً ما تقلص بمعدل 60%. ثلث المنطقة الزراعية دمرت خلال الحرب. إن اقتصاداً نشطاً يتطلب الصادرات، غير الموجودة فعلياً، حيث تبلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي.³⁶ في عام 2005، العام الذي خرجت فيه إسرائيل من غزة والعام الذي سبق فوز حماس في الانتخابات التشريعية واختراف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، غادر غزة 9,319 شاحنة محملة، معظمها إلى إسرائيل والصفة الغربية.³⁷ في عام 2014، خرج من غزة 136 شاحنة محملة إلى الخارج و92 إلى الضفة الغربية.³⁸

النقابات مضربة، والقطاع الصحي ينهار، وحسب إيقاعها الحالي، فإن عملية إعادة الإعمار التي بالكاد بدأت لإصلاح أضرار الحرب (حرب 2014 وما قبلها) ستستغرق عقوداً.³⁹ انقطاع الكهرباء بات أمراً مزمناً،

³¹ "The Gaza Cheat Sheet", Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, 9 July 2015. www.gisha.org/userfiles/file/publications/Info_Gaza_Eng.pdf. منذ نهاية حزيران/يونيو 2015، دخل 1.3 مليون طن من مواد البناء إلى غزة من خلال معبر كرم أبو سالم - أقل من 6% من الكمية اللازمة والبالغة 23 مليون طن. لمراجعة بيانات محدثة، انظر موقع آلية إعادة إعمار غزة: <http://grm.report>. طبقاً للمنظمة غير الحكومية الإسرائيلية غيشا، فإن "21% فقط من مواد البناء التي دخلت قطاع غزة حتى الآن مخصصة للاستخدام الخاص لإصلاح الأضرار التي حدثت خلال عملية الجرف الواسع، بينما دخلت البقية لمنظمات دولية أو مشاريع تمويلها قطر".
³² منذ نيسان/أبريل 2015، وبعد اجتماعات عقدت بين مسؤولين قطريين وإسرائيليين، تُمرر التبرعات القطرية من خلال آلية إعادة إعمار غزة. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع نائبة مدير غيشا، تانيا هاري، 16 آب/أغسطس 2015. طبقاً لغيشا، "منذ وقف إطلاق النار، من 26 آب/أغسطس [2014] وحتى نهاية شباط/فبراير 2015، دخل 462,926 طن من مواد البناء إلى القطاع ... 15% دخلت كجزء من الآلية ...، بينما دخلت البقية لمنظمات دولية أو مشاريع تمويلها قطر". "The Gaza Cheat Sheet", 30 March 2015. في حزيران، دخل 487 حمولة شاحنة من خلال معبر رفح مع مصر. "Gaza Crossings Operation Status: Monthly Update", UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), June 2015.

³³ "Where's the housing boom?", Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, August 2015. www.features.gisha.org/wheres-the-housing-boom.

³⁴ "مسح قوى العمل، الربع الثاني - 2015"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 6 آب/أغسطس 2015. "Labour Force Survey, Q2 – 2015"، Palestinian Central Bureau of Statistics, 6 August 2015. www.pcbs.gov.ps/portals/pcbs/PressRelease/Press_Ar_Arabic%20press.pdf. الأرقام السابقة كانت أعلى قليلاً: كانت نسبة البطالة الكلية 43%؛ وبطالة الشباب أكثر من 60%." "Economic Monitoring Report", op. cit.

³⁵ يعرف انعدام الأمن الغذائي بأنه الافتقار إلى الوصول الآمن إلى كمية كافية من الأطعمة المغذية وبسعر معقول. وهذا يتضمن عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء بسبب الفقر، حتى عندما لا يكون هناك نقص في الغذاء. نشرة صحفية أصدرتها الأونروا في حزيران/يونيو 2014 تقول: "في فلسطين، سبب انعدام الأمن الغذائي هو ارتفاع معدلات الفقر الناتج عن البطالة، والناتجة بدورها عن القيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية الوصول والحركة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأغذية والهزات الاقتصادية. الأغذية متوفرة في الأسواق، لكنها مرتفعة الثمن، وبالتالي فإن الأسر تقلل من تنوع الأغذية وبذلك تقل القيمة الغذائية فيما تتناوله. معظم الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية يفتقرون أكثر من نصف دخولهم على الغذاء". "Food Insecurity in Palestine Remains High", 3 June 2014.

³⁶ "Economic Monitoring Report", op. cit.

³⁷ كانت منتجات غزة الرئيسية المعدة للتصدير إلى الخارج والبيع في إسرائيل والصفة الغربية هي الأثاث، والنسيج والمنتجات الزراعية. "A costly divide: Economic repercussions of separating Gaza and the West Bank", Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, February 2015. www.gisha.org/UserFiles/File/publications/a_costly_divide/a_costly_divide_en-web.pdf.

³⁸ "Gaza Crossings Activities Database", UN OCHA, 2015.

³⁹ انظر "Charting A New Course: Overcoming the stalemate in Gaza", Association of International Development Agencies, 13 April 2015.

حيث يستمر الانقطاع لـ 12 أو 16 ساعة يومياً (تعمل 8 ساعات وتقطع 8 ساعات عادة، رغم أن الأمور تسوء أكثر الآن).⁴⁰ لقد نتج عن الاستعمال واسع النطاق للمولدات، الأعلى سعراً من الكهرباء التي يتم الحصول عليها من شركة الكهرباء، إلى زيادة الحروق والصدمات الكهربائية بين السكان.⁴¹ يؤثر انقطاع الكهرباء على التزود بالمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والزراعة والخدمات الصحية.⁴² 60% فقط من المنازل موصولة إلى الصرف الصحي؛ ومعظم النفايات لا تتم معالجتها، حيث يصرف 100 مليون لتر منها إلى البحر يومياً. 95% من المياه المستخرجة من مياه غزة الجوفية، والتي ستصبح قريباً غير قابلة للاستخدام، غير صالحة للاستهلاك البشري، وتلث السكان تصلهم المياه من 6 إلى 8 ساعات كل 4 أيام.⁴³ تتسبب الأمراض ذات العلاقة بالمياه بأكثر من ربع الأمراض وهي السبب الرئيسي لأمراض الأطفال.⁴⁴ للمرة الأولى منذ خمسة عقود، بدأت معدلات وفيات الأطفال بالارتفاع.⁴⁵

د. الاضطرابات الأمنية تهدد وقف إطلاق النار الهش

لقد باتت الجريمة وانعدام القانون واسع الانتشار. وضعت قنابل أمام منازل ومكاتب قادة فتح. وحدثت شجارات داخل فتح - العديد منها بين أنصار الرئيس عباس والرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في غزة محمد دحلان - في الجامعات والشوارع.⁴⁶ وقد تلقى الوزراء وغيرهم من مسؤولي السلطة الفلسطينية تهديدات بالقتل. في كانون الثاني/يناير، تم تخريب أجهزة الصراف الآلي والكاميرات العائدة لبنك فلسطين، الذي تُدفع من خلاله معظم رواتب أعضاء حركة فتح من الموظفين السابقين في حكومة ما قبل عام 2007، وأصدرت حماس تهديداً، لكنها لم تنفذه، بعدم السماح للموظفين باستلام رواتبهم من المصارف.⁴⁷

ينضم الصبية والشباب بحماسة إلى كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس وأحد القطاعات الوحيدة التي تنمو في غزة. الأسر الليانسة تخاطر وهي تعرف مدى المخاطرة بحياتها للهروب بمساعدة مهربين مصريين عن طريق البحر، والذين توفي على أيديهم مئات الفلسطينيين منذ آب/أغسطس 2014. آخرون يخاطرون بالموت وهم يعبرون الحدود شديدة التحصين مع إسرائيل، على أمل العثور على عمل أو أحياناً زنازة في سجن يحصلون فيه على سرير ينامون عليه ووجبات طعام منتظمة.⁴⁸

المجموعات السلفية الجهادية تتكاثر وتصبح أكثر جراً. إنها لا تهدد حكم حماس بل تتحداها سياسياً وأيديولوجياً، بينما تمزق النسيج الاجتماعي لغزة ونقوض الأمن الداخلي الذي يعد من الإنجازات الرئيسية لحركة حماس.⁴⁹ لقد هاجم هؤلاء صالونات تصفيف الشعر ورموز النفوذ الغربي، مثل المركز الثقافي الفرنسي، إضافة لمنشآت حكومة حماس وطواقمها العسكرية. في أيار/مايو، هددوا بشن المزيد من الهجمات

⁴⁰ "The Humanitarian Impact of Gaza's Electricity and Fuel Crisis", UN OCHA, July 2015

⁴¹ Dr Mads Gilbert, "Brief report to UNRWA: The Gaza Health Sector as of June 2014", 3 July 2014, p.8. www.unrwa.org/sites/default/files/final_report_-_gaza_health_sector_june-july_2014_-_mads_gilbert_2.pdf

⁴² لقد تقلصت مستويات تشغيل محطات تحلية المياه؛ وباتت الأراضي الزراعية معرضة لخطر الجفاف بسبب عدم القدرة على استخدام الآبار التي تحتاج الكهرباء لاستخراج المياه منها؛ وتعطلت مئات الآلات المستخدمة في المشافي. UN OCHA, "The Humanitarian Impact", op. cit

⁴³ "Economic Monitoring Report", op. cit ⁴⁴ "Protecting Children from Unsafe Water in Gaza: Strategy, Action Plan, and Project Resources", UNICEF, March 2011. طبقاً لمنظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، فإن "سلطة المياه الفلسطينية تقدر أن حوالي 40% من حالات المرض في غزة تحدث بسبب مياه الشرب الملوثة". "Water supplied in Gaza unfit for drinking; Israel prevents entry of materials needed to repair system", B'Tselem, 23 August 2010, www.btselem.org/gaza_strip/20100823_gaza_water_crisis. في عام 2009، قالت اليونيسيف بأن الإسهال تسبب بـ 12% من وفيات الأطفال والرضع في غزة. "Protecting Children", op. cit

⁴⁵ "Infant Mortality Rate Rises in Gaza for First Time in Fifty Years", UNRWA, 8 August 2015

⁴⁶ ملاحظات لمجموعة الأزمات، مدينة غزة، كانون الثاني/يناير 2015.

⁴⁷ "Explosions rock Gaza banks", *Middle East Eye*, 9 January 2015. معظم الموظفين في حكومة ما قبل عام 2007 الأعضاء في حركة فتح أمرتهم السلطة الفلسطينية بالبقاء في منازلهم وإلا خسروا رواتبهم، في محاولة لإضعاف حكومة حماس وإسقاطها.

⁴⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من بيت حانون والشجاعية، آذار/مارس 2015.

⁴⁹ "المزيد من المعلومات، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 104، "الإسلاميون الراديكاليون في غزة"، 29 آذار/مارس 2011.

ضد حماس.⁵⁰ رداً على ذلك، شنت حماس حملة اعتقال كبيرة وأقامت عشرات نقاط التفتيش المؤقتة في سائر أنحاء قطاع غزة؛ وفي بعض الأحيان في أجزاء من مدينة غزة، لاحظ موظفو مجموعة الأزمات أربع نقاط تفتيش في منطقة لا تتعدى عدة كتل من الأبنية.⁵¹ في 19 تموز/يوليو، فجر مقاتلون غير معروفين قنابل استهدفت خمس سيارات تعود لأعضاء في الأجنحة العسكرية للجهاد الإسلامي وحماس.⁵²

تهدد الاجواء المتوترة بين حماس والمجموعات السلفية الجهادية بتآكل وقف إطلاق النار بصورة أكبر من خلال النموذج القديم المتمثل في إطلاق الصواريخ بين الحين والآخر من غزة من قبل مقاتلين لا ينتمون إلى حماس ومن ثم نشن إسرائيل ضربات جوية انتقامية على منشآت حماس وأعضائها. في الأشهر السبعة الأولى من عام 2015، قتل فلسطينيان وجرح 52 في قطاع غزة من قبل القوات الإسرائيلية، غالباً خلال مهاجمة إسرائيل لأفراد يقتربون من "المنطقة العازلة" على طول الحدود أو في قوارب تقترب من حد الستة أميال بحرية الذي فرضته إسرائيل بعيداً عن الشاطئ.⁵³ في 2 حزيران/يونيو، قتلت حماس قائداً سلفياً جهادياً يشك في ضلوعه في التفجيرات الأخيرة في غزة؛ ورداً على ذلك، أطلقت مجموعة سلفية جهادية تدعى الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية أربعة صواريخ باتجاه إسرائيل، سقط اثنان منها داخل قطاع غزة، وفجر مهاجمان غير معروفان عبوة ناسفة محلية الصنع قرب رصيف ميناء مدينة غزة.⁵⁴ كانت تلك ثاني مجموعة من الصواريخ تطلق نحو إسرائيل في فترة تتجاوز الأسبوع بقليل.⁵⁵ في كلتا الحالتين اعتقلت حماس المتورطين وأعلنت عدم مسؤوليتها، في حين ردت إسرائيل بقصف عدة أهداف، بما في ذلك بعض الأهداف التي تعود إلى حماس.

أحد قادة حماس ممن تربطه علاقة وثيقة بالجناح العسكري قال: "أي شخص لديه مشكلة مع فصيله يمكن أن يطلق صاروخاً على إسرائيل ليعبر عن استيائه. نحاول أن نفعل ما في وسعنا لوقف ذلك، إلا أن المقاتلين يسألوننا باستمرار لماذا علينا أن نمتنع عن إطلاق النار بينما يستمر الحصار".⁵⁶

هـ. غزة التي تخلت عنها مصر

تغيرت السياسة المصرية حيال قطاع غزة جذرياً بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في تموز/يوليو 2013، أحد زعماء الإخوان المسلمين، المنظمة الأم لحماس. خليفة مرسي، عبد الفتاح السيسي، شن حملة ضد الإخوان المسلمين في مصر توسعت لتشمل حماس في قطاع غزة، منهماً حماس بالتدخل في الشؤون الداخلية للقاهرة بدعمها الإخوان والمجموعات السلفية الجهادية في سيناء مثل أنصار بيت المقدس، التي أعلن معظم أعضائها الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2014.⁵⁷ أنكرت حماس أنها تتعاون مع المجموعات السلفية الجهادية في سيناء.⁵⁸ أغلقت مصر الأنفاق المؤدية إلى غزة، ودمرت منازل السكان

⁵⁰ تنظيم الدولة الإسلامية في سيناء تعهد بمهاجمة حماس وجناحها العسكري في غزة، إضافة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي. انظر "Report: ISIS-linked terrorists in Sinai threaten to strike Eilat port", *The Jerusalem Post*, 28 May 2015.

⁵¹ ملاحظات لمجموعة الأزمات، مدينة غزة، بيت لاهيا، النصيرات، دير البلح، خان يونس ورفح، أيار/مايو 2015.

⁵² "Car bombs target Hamas, Islamic Jihad armed wings in Gaza", Ma'an News Agency, 19 July 2015.

⁵³ "Protection of Civilians 28 July-3 August 2015", UN OCHA, 7 August 2015.

⁵⁴ "Gunman killed in clashes with Hamas security in Gaza City", Ma'an News Agency, 2 June 2014.

⁵⁵ "Israeli jets strike 4 targets in the Gaza Strip", Ma'an News Agency, 4 June 2015.

⁵⁶ "Israel Strikes Gaza After Rocket Fire", Associated Press, 16 July 2015.

⁵⁷ "IDF strikes Hamas target in Gaza after rocket attack", *Times of Israel*, 7 August 2015.

⁵⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، تموز/يوليو 2015.

⁵⁹ "After joining IS, Ansar Bayt al-Maqdis expands in Egypt", Al-Monitor, 1 December 2014. يذكر

أن المجموعة أعلنت أنها بصدد تشكيل ولاية سيناء التابعة لتنظيم الدولة.

⁶⁰ محلل فلسطيني في غزة قال إنه في حين أن حماس تنخرط بنشاط في محاربة السلفيين الجهاديين هناك، فإنها لا تستطيع تجاهل السلفيين الجهاديين في سيناء، حيث إنهم يتمتعون بنفوذ متزايد ويسيطرون على ممرات التهريب التي تعتمد عليها حماس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، حزيران/يونيو 2015.

الذين يجاورونها، وبدأت بإغلاق معبر رفح،⁵⁹ وقطعت العلاقات مع حماس وهددت بالإطاحة بها، ومن ثم أيدت إسرائيل خلال الحرب.⁶⁰

للعديد من السنوات ومصر تشكل البوابة الرئيسية لسكان قطاع غزة للوصول إلى العالم الخارجي (عدد أقل بكثير، معظمهم من التجار والمرضى، كان يغادر عبر إسرائيل). في عام 2012، سافر 420,000 شخص من خلال معبر رفح - المعبر الحدودي الوحيد بين مصر وقطاع غزة. في الشهور الخمسة الأولى من عام 2015، سافر 6,800 شخص فقط (أقل بـ 26 مرة في الشهر) بنفس الطريقة.⁶¹ في شباط/فبراير ونيسان/أبريل، لم يسافر أحد من خلال المعبر. بعد هجومين على قوات الأمن المصرية في سيناء في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014، لم يفتح معبر رفح سوى 15 يوماً خلال الأشهر السبعة التالية، وفي العديد من المرات للدخول إلى غزة فقط، وليس للخروج منها.⁶² في أواخر أيار/مايو وأواسط حزيران/يونيو، فتحت مصر المعبر لعدة أيام لكنها أبقته مغلقاً غالباً منذ وقوع هجوم كبير شنه السلفيون الجهاديون في سيناء في 1 تموز/يوليو. مسؤول مصري قال إنه، رغم الطلبات السعودية لتخفيف الضغط على قطاع غزة، فإن المعبر سيظل مغلقاً على الأرجح في المستقبل القريب.⁶³ لقد نجحت مصر في دفع المسؤولية عن غزة بالكامل إلى إسرائيل، التي تنتقل من خلالها جميع السلع وتقريباً كل الأشخاص المسافرين من وإلى غزة.

جميع الأنفاق التي تصل بين قطاع غزة وسيناء تقريباً باتت مغلقة، وهو ما يسبب أزمة مالية كبيرة لحماس. في محاولة لمنع بناء أنفاق جديدة، هدم الجيش المصري الجزء الواقع في سيناء من رفح، واستبدله بمنطقة عازلة وأعاد توطين سكانه، والعديد منهم لهم أقارب في غزة. كانت السلع التي تتدفق من خلال هذه الأنفاق توفر عائدات ضريبية كانت حماس تدفع منها رواتب موظفيها الحكوميين والنفقات التشغيلية للحكومة بين عامي 2007 و2013. منذ الإغلاق شبه التام، واجهت حماس مشاكل في دفع هذه الرواتب والنفقات.⁶⁴ نظراً لعجزها عن إيجاد مخرج من هذا المأزق، سعت حماس للتخلي عن مسؤولية الحكومة وموازنتها، إلا أن حكومة الوفاق الوطني الجديدة رفضت هذا بعد تشكيلها في حزيران/يونيو 2014.⁶⁵ مع إطباق هذه الكماشة حول غزة بشكل متزايد وعدم قدرة حماس على التخلي عن مسؤولية الحكم، لم يعد هناك حجة للإبقاء على وقف إطلاق النار على أمل أن تقوم السلطة الفلسطينية أو المجتمع الدولي بحل مشاكل قطاع غزة. وقد كان هذا سبباً حقيقياً لاندلاع الحرب بعد شهر من ذلك، وهذا ما يُقر به المسؤولون الإسرائيليون الآن.⁶⁶

مع إغلاق الأنفاق، وإعطاء إسرائيل للسلطة الفلسطينية جميع الضرائب التي تجمعها على السلع الداخلة إلى قطاع غزة، ورفض السلطة الفلسطينية تحمل المسؤولية عن الموظفين الحكوميين بعد عام 2007، حاولت حماس إيجاد الأموال لإبقاء الحكومة مستمرة. ما تجمعته من الضرائب "الإضافية" - ضرائب الاستيراد

⁵⁹ في حزيران/يونيو 2013، أقر شهر للرئيس مرسي في السلطة، كان معبر رفح يفتح كل يوم. بعد وصول الرئيس السيسي إلى السلطة في مطلع تموز/يوليو، بدأ بإغلاق المعبر ببطء. فتح المعبر لمدة 22 يوماً في تموز/يوليو، و18 يوماً في آب/أغسطس، و14 يوماً في أيلول/سبتمبر، و15 يوماً في تشرين الأول/أكتوبر، و10 أيام في تشرين الثاني/نوفمبر، و8 في كانون الأول/ديسمبر و6 في كانون الثاني/يناير 2014. UN OCHA, "Rafah Crossing: Movement of people into and out of Gaza", www.ochaopt.org/gazacrossing/index.aspx?id=2.

⁶⁰ بعد ضرب الإخوان المسلمين في مصر، قال مسؤول أمني مصري رفيع: "غزة هي التالية... لا نستطيع أن نتحدر من إرهاب الإخوان في مصر، دون إنهائهم في غزة، التي تقع على حدودنا". "Exclusive: With Muslim Brotherhood crushed, Egypt sets sights on Hamas", Reuters, 14 January 2015.

⁶¹ لمراجعة الأرقام، انظر "Rafah Crossing: Movement of people into and out of Gaza", UN OCHA.

⁶² تقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة، مرجع سابق.

⁶³ مسؤول مصري قال: "من المفهوم أن السعودية تريد استخدام حماس لبناء تحالف سني وكي تكون جسراً إلى الإصلاح في اليمن. لكن ليس على حساب الأمن الوطني المصري". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، 3 آب/أغسطس 2015. مسؤول في حماس قال إن مصر وعدت بفتح المعبر مرة أخرى في آب/أغسطس ومن ثم في أيلول/سبتمبر من أجل الحج السنوي إلى مكة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، 10 آب/أغسطس 2015. في 17 آب/أغسطس، فتحت مصر معبر رفح لـ 4 أيام. "مصر تفتح معبر رفح مع غزة لـ 4 أيام يوم الاثنين"، وكالة وفا للأنباء، 17 آب/أغسطس 2015. في اليوم الثالث، صعد 4 أشخاص مقنعين في سيناء إلى باص كان قد غادر غزة واختطفوا 4 أعضاء من الجناح العسكري لحماس. "Four Palestinian Hamas militants abducted in Egypt's Sinai: sources", Reuters, 20 August 2015. أحد أعضاء الجناح العسكري لحماس قال إن الباص عادةً يرافقه جنود مصريون، إما فشلوا في وقف الهجوم أو كانوا جزءاً منه. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، 21 آب/أغسطس 2014.

⁶⁴ بدأت مصر بإغلاق بعض هذه الأنفاق قبل وصول الرئيس السيسي إلى السلطة، إلا أن الأغلبية العظمى منها لم يتوقف تماماً إلا بعد ذلك.

⁶⁵ للمزيد، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 149، "الجولة التالية في غزة"، 25 آذار/مارس 2014، والإحاطة رقم 42، "نحو وقف إطلاق نار دائم في غزة"، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

⁶⁶ Nathan Thrall, "Hamas's Chances", *London Review of Books*, 14 August 2014. مسؤول إسرائيلي في مكتب رئيس الوزراء قال: "نعلم أن قضية الرواتب كانت من الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب. البعض سماها حرب الرواتب"، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015.

الثانوي على السلع التي تفرض عليها السلطة الفلسطينية ضرائب أصلاً⁶⁷ - لا يلبي إلا جزءاً صغيراً من احتياجات موازنتها⁶⁸ وقد تم تحصيل عائدات إضافية من الرسوم المفروضة على شحنات فئات معينة من السلع⁶⁹ قوبلت المقترحات بفرض ضرائب ورسوم جديدة بشكاوى واسعة النطاق، ما نتج عنها إما سحب المقترحات، كما حصل مع الضرائب التي فرضت حديثاً على السيارات الجديدة عام 2012، أو عدم تطبيقها، كما حصل في نيسان/أبريل 2015 في حالة مسودة قانون "ضريبة التكافل" التي كانت ستفرض على الأعمال التي تحقق عائداً كبيراً⁷⁰ أما العائدات المتأتية من الضرائب التي يتم تحصيلها داخل قطاع غزة والضرائب الثانوية التي تفرض على المواد التي خضعت أصلاً لضرائب السلطة الفلسطينية فهي غير كافية لدفع الرواتب بالكامل. ونتيجة لذلك، ومنذ آب/أغسطس 2013، فإن الموظفين الذين عينتهم حكومة حماس استلموا رواتبهم بشكل متقطع، وبدفعات جزئية تتراوح بين ثلث ونصف الراتب، مع فرض الحسومات الأكبر على الموظفين الأعلى دخلاً⁷¹.

و. تخفيف إسرائيل للحصار قليلاً

إقراراً منها بتزايد مسؤوليتها عن قطاع غزة، والحاجة لمنع أو تأخير نشوب حرب أخرى وعدم رجحان قيام مصر أو السلطة الفلسطينية بتحسين الظروف في قطاع غزة، بدأت إسرائيل بتخفيف بعض أوجه الحصار، فسمحت بمزيد من الواردات، والصادرات وأذونات الخروج، لكن لا يزال ذلك أقل بكثير مما كان موجوداً قبل 10 أو 15 عاماً⁷². في النصف الأول من عام 2015، كان هناك 13,826 حالة خروج لسكان غزة شهرياً إلى إسرائيل (58% منهم تجار؛ و18% مرضى ومرافقهم)؛ وفي عام 2000، عندما كانت إسرائيل تحكم سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، كان عدد الأشخاص الذين يخرجون إلى إسرائيل شهرياً 780,000 أي

⁶⁷ مسؤولو وزارة المالية في حماس يقولون بأنهم بدأوا بجمع الضرائب الثانوية على السلع القادمة من إسرائيل في عام 2011. تكثف هذا بعد إغلاق الأنفاق في تموز/يوليو 2013، عندما وصل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى السلطة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، آذار/مارس - آب/أغسطس 2015.

⁶⁸ السلع التي تخضع للضرائب "الإضافية" تشمل الملابس، والأحذية، وحفاضات الأطفال، والمستلزمات المكتبية، والأغذية، والأدوات الصحية، وأدوات البناء، ومواد التنظيف، والطور والمكيح، والأجهزة الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة المالية، مدينة غزة، آذار/مارس - أيار/مايو 2015. حاتم عويضة، نائب وزير الاقتصاد في غزة، قال: "الضريبة الوحيدة التي تأخذها حكومة غزة على المعبر هي ما نسميه ضريبة "التعليق". وهذا يعني أن أحدهم يأتي حاملاً فاتورة، ونشعر بأن الفاتورة مزورة أو غير دقيقة [بحيث تقلص القيمة بشكل كبير]. لنقل إن أحدهم يحضر حاوية من الألبسة ويقول إن ثمنها 3,000 دولار، ومن الواضح أن قيمتها 20,000 دولار. وبالتالي فإننا نقوم بالتقدير وحساب الفرق، ومن هنا نقوم بتعليق الضريبة. لا نفعل ذلك على المنتجات الأساسية - الطحين، وزيت الطبخ، والملح، والزيت. نأخذ هذه الضريبة فقط على المنتجات غير الأساسية، عندما يكون هناك خطأ في الفاتورة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، آذار/مارس 2015. في آذار/مارس، قال موظف في وزارة المالية أن حماس جمعت فقط 800,000 دولار شهرياً على شكل ضريبة تعليق، وحوالي 8.2 مليون دولار شهرياً من جميع الضرائب، والرسوم، والعائدات الجمركية، ومخالفات المرور، ورسوم التراخيص والتأمين مجتمعة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، آذار/مارس 2015. في تموز/يوليو، قدر نفس الموظف أن الدخل الإجمالي من الضرائب والرسوم ارتفع إلى 9-10 مليون دولار. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، تموز/يوليو 2015.

⁶⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة المالية في قطاع غزة، مدينة غزة، 6 آب/أغسطس 2015.

⁷⁰ مسؤولو وزارة المالية يقولون إنهم لم يتفقوا بعد على الآلية التي ستفرض من خلالها "ضريبة التكافل". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، أيار/مايو 2015. بعض تجار غزة وبناعي الأغذية فيها رفعوا أسعارهم، مدعين زوراً أن هذا بسبب هذه الضريبة، التي كان يقصد بها بشكل أساسي استهداف الشركات الكبرى التي تبلغ مبيعاتها أكثر من مليون دولار سنوياً، مثل المصارف وشركات الاتصالات الخليوية الرئيسية. "Al-Monitor, 29 April, 'Hammas imposes new taxes to meet payroll dues'", 2015. نشأ صراع بين محصلي الضرائب من حماس وشركة الهاتف الخليوي الرئيسية، جوال، وتم تسويته في تموز/يوليو 2015. كانت جوال قد رفضت أن تدفع الضرائب لحكومة حماس تساوي تلك التي تدفعها في رام الله. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف في جوال، مدينة غزة، تموز/يوليو 2015. في حزيران/يونيو 2015 رفض العملاء استلام السيارات التي استوردت من إسرائيل ما لم تلغ حماس ضريبة الاستيراد التي أعيد العمل بها والبالغة 25%. تنازلت حماس، وألغت الضريبة على جميع السيارات المسجلة قبل حزيران/يونيو 2015. كانت جميع السيارات المستوردة إلى غزة من إسرائيل تسجل في رام الله. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في جمعية تجار السيارات في غزة، مدينة غزة، تموز/يوليو 2015.

⁷¹ طبقاً لمسؤول في وزارة المالية في غزة، بين آب/أغسطس 2013 - وكانون الثاني/يناير 2015، استلم موظفو حكومة غزة ما بعد عام 2007 النسب المتأخرة من رواتبهم كل شهر: أولئك الذين يستلمون 1,500 شيكل (388 دولار)، 56.5%؛ 2,000 شيكل (517 دولار)، 45%؛ 3,000 شيكل (775 دولار)، 39%؛ 4,500 شيكل (1,164 دولار)، 35%؛ 5,500 شيكل (1,423 دولار)، 35%؛ و8,000 شيكل (2,069 دولار)، 35%؛ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، آذار/مارس 2015. طبقاً لمسؤول في وزارة مالية السلطة الفلسطينية، فإن متوسط الراتب الشهري لموظفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية يبلغ 3,600 شيكل وراتب الموظفين في حكومة حماس السابقة في غزة 2200 شيكل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آب/أغسطس 2015.

⁷² "Entrance of goods to Gaza from Israel", Gisha - Legal Center for Freedom of Movement, www.gisha.org/graph/2387?datares=monthly

أكثر من 56 مرة من المستويات الراهنة.⁷³ تعمل إسرائيل الآن على توسيع معبرها الوحيد مع قطاع غزة المخصص للسلع، كرم أبو سالم، للتعويض عن معابر السلع التي أغلقت بشكل نهائي خلال السنوات القليلة الماضية.⁷⁴

جهود إسرائيل لتحقيق تحسن بطيء في الصادرات، والواردات وحرية الحركة لسكان غزة تعكس فهماً، خصوصاً من قبل الجيش الإسرائيلي ومنسق نشاطات الحكومة في المناطق، مفاده أنه ينبغي تحسين الظروف الاقتصادية لمنع اشتعال حرب جديدة.⁷⁵ لقد تعاونت إسرائيل مباشرة مع قطر لتيسير مشاريع إعادة الإعمار القطرية وسمحت لها بإرسال دفعة رواتب واحدة، في تشرين الأول/أكتوبر 2014، لجزء من الموظفين في حكومة ما بعد 2007 (حماس).⁷⁶ إلا أن هذه الخطوات لا تعالج المشكلة الجوهرية المتمثلة في توفير مصدر مستقر للدخل لحكومة تصريف الأعمال في قطاع غزة، وهي غير كافية لإعادة إحياء الاقتصاد، حيث تنخفض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل مما كانت عليه قبل 20 عاماً، وتترك الأغلبية الساحقة من سكان غزة محاصرين، دون أن يتمكنوا من الوصول إلى العالم الخارجي. إلى أن تتم تسوية هذه القضايا، فإن احتمالات تجدد الصراع مع قطاع غزة أكبر من عدمه.

⁷³ بلغ الإجمالي خلال ستة أشهر 82,954. "Exits of Palestinians to Israel and the West Bank via Erez Crossing", Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, www.gisha.org/graph/2392?year-select=2015&month-select=1.

⁷⁴ كانت تلك المعابر نحال عوز (للوغود)، وأغلق في كانون الثاني/يناير 2010؛ وكرني، الذي أغلق في حزيران/يونيو 2007؛ وصوفا، الذي أغلق في أيلول/سبتمبر 2008.

⁷⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين، القدس، تل أبيب، كانون الثاني/يناير، نيسان/أبريل 2015.

⁷⁶ حوالي 23,000 في جميع الوزارات، باستثناء الموظفين غير الإداريين في وزارة الداخلية، فإن كل موظف تلقى 1,200 دولار.

“Qatar offers cash to pay some staff in Gaza Strip”, *The New York Times*, 28 October 2014.

III. منطق الحرب والردع

منذ فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، انخرطت إسرائيل وحماس في العديد من التصعيدات قصيرة الأمد وثلاث مواجهات رئيسية، قتل خلال آخرها، وهي المواجهة الأطول والأكثر دموية، أكثر من 2,250 فلسطينياً (1,462 منهم من المدنيين، طبقاً للأمم المتحدة)، كما قتل 71 إسرائيلياً (66 منهم جنود).⁷⁷

خلال تلك السنوات الثماني، سعت إسرائيل وحماس لتحقيق أهداف لا تقبل المساومة. سعت إسرائيل، من جهتها، لردع حماس عن مهاجمتها أو السماح لآخرين بذلك، ولمنع الحركة من زيادة قدراتها، وهو الهدف الرئيسي المعلن من الحصار. وسعت حماس للمحافظة على إحكام قبضتها على السلطة، وتعزيز قدراتها العسكرية وإلحاق أضرار أكبر بإسرائيل في كل صراع تال. يظهر سجل الأحداث أنه في السنوات التي سبقت حرب عام 2014، فإن حماس، لم تُردع ولم تُمنع من اكتساب المزيد من القوة، وحضرت وحاربت في صراعات أكبر وأكبر مع إسرائيل، في حين أن قدراتها وتهديدها لحياة الأشخاص والممتلكات في إسرائيل ازدادت بشكل مستمر. قد تكون هذه القدرات أضعف اليوم مما كانت في بداية حرب عام 2014، رغم أن رئيس الشين بيت، وكالة الأمن الإسرائيلية، قال في تموز/يوليو إن حماس كانت أصلاً قد بنت العديد من قدراتها، بما في ذلك الصواريخ الجديدة والأنفاق المؤدية إلى إسرائيل، ويمكنها أن تثن حرباً جديدة كبيرة.⁷⁸ ما لم تغير إسرائيل وحماس استراتيجيتهما، من المتوقع لهذا النمط من الحصار والحروب المتكررة، مع تصاعد أعداد الضحايا على الجانبين، أن يستمر.

كما حدث بعد المعارك السابقة، فإن حماس قضت السنة الماضية في بناء قدراتها العسكرية، بما في ذلك تصنيع صواريخ أطول مدى وأكثر دقة في قطاع غزة، تقوم بتجريبها بإطلاقها على البحر كل بضعة أيام.⁷⁹ إذا اندلعت حرب جديدة، وعندما يحدث ذلك، فإن القدرات الكبيرة لدى الجانبين تعني أن الحرب إذا كانت حرباً طويلة، يمكن أن تكون مكلفة أكثر للجانبين مما كانت الحرب الماضية. في عام 2014، قامت إسرائيل بتوغل بري بالكاد اخترق المناطق المأهولة بكثافة بالسكان في قطاع غزة، وبالكاد تجاوز المناطق الزراعية بمحاذاة الحدود، ورغم ذلك خسرت 66 جندياً. البلدات والأحياء التي عانت من أكبر قدر من الدمار كانت مجاورة للأراضي الزراعية قرب الحدود: بيت حانون، والشجاعية، وخزاعة والقرارة. لو مضت إسرائيل أعمق في قطاع غزة، إلى الأحياء المركزية، كما فعلت خلال أول صراع رئيسي في قطاع غزة خلال فترة حكم حماس، وهي حرب 2008-2009، فإن عدد القتلى كان سيكون أكبر من ذلك بكثير على الجانبين.

إلا أن إسرائيل قد تفعل، رغم أن مؤسستها الأمنية تفضل تحاشي ذلك. إن هدفها هو ردع حماس وليس الإطاحة بها، لأنها تخشى عدم وجود حكومة أكثر مما تخشى وجود حماس.⁸⁰ وهكذا فإن معظم المسؤولين

⁷⁷ إضافة إلى ذلك، قتل عامل تايلندي في إسرائيل. وجدت لجنة تحقيق في حرب غزة أن من بين الـ 1,462 مدنياً الذين قتلوا، كان هناك 299 امرأة و551 طفلاً. "Report of the detailed findings of the independent commission of inquiry established pursuant to Human Rights Council resolution S-21/1", UN Office of the High Commissioner for Human Rights, 24 June 2015, p. 153. جنديين إسرائيليين فقدت جثتهما أعلنت إسرائيل أنهم قتلوا بعد الحرب، دخل مواطنان إسرائيليان أحران إلى قطاع غزة ولم يعودا. سعت إسرائيل للتفاوض على إطلاق سراحهما وتسليم ما تقول إنه رفات الجنديين الإسرائيليين اللذين أعلنت مقتلهما، لكنها لم تكن مستعدة لتلبية طلب حماس بأن تطلق أولاً سراح عدد من الأسرى الذين أطلق سراحهم في التبادل الذي جرى عام 2011 تنفيذاً للاتفاق المتعلق بإطلاق سراح جلعاد شاليط لكن أعيد اعتقالهم، وفي بعض الحالات حكم عليهم من جديد. إسرائيل تقول إن عدداً منهم خلفوا شروط إطلاق سراحهم، بينما قد يكون آخرون قد وقعوا ضحية الحملة الأوسع ضد حماس في الضفة الغربية في أعقاب قتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية في حزيران/يونيو 2014. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015.

⁷⁸ "Shin Bet chief: Hamas gearing up for next round with Israel", *Times of Israel*, 1 July 2015. في نفس اليوم، قال زعيم حركة حماس إسماعيل هنية إن حماس أقوى مما كانت عام 2014. "Hamas chief says armed wing 'stronger' now than during Gaza war", *Times of Israel*, 1 July 2015.

⁷⁹ تزعم حماس بأنها تفصل بين الأموال المخصصة للحكومة ولسكان قطاع غزة عن الأموال التي تنفق لأغراض عسكرية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة كبار، مدينة غزة، آذار/مارس - حزيران/يونيو 2015. متحدث باسم الجيش الإسرائيلي قال: "من المؤسف أن نظام حماس يختار استثمار موارده في الإرهاب بدلاً من رفاه سكان قطاع غزة". مقالة ظهرت على مدونة الجيش الإسرائيلي تقول: "خلال عملية الجرف الوافي، دمر الجيش الإسرائيلي 32 نفقاً. إذا كان كل نفق قد كلف حوالي 3 مليون دولار، فإن هذا يعني أن حماس أنفقت حوالي 100 مليون دولار على شبكة أنفاقها الواسعة. كل نفق بني حرم الشعب الفلسطيني مما كان ينفق على بناء المنازل، والمساجد، والمدارس والعيادات الطبية. حتى اليوم، تستمر حماس باستثمار ملايين الدولارات في إعادة تخزين وإعادة بناء مخزونها من الأسلحة بدلاً من الاستثمار في قطاع غزة". "What's the worst way to spend 3M\$? Ask Hamas", 2 July, 2015.

⁸⁰ مسؤول في مكتب رئيس الوزراء قال: "أحد الأشياء التي كانت واضحة جداً من الحرب الأخيرة وكذلك قبلها أن سياسة إسرائيل تقضي بردع حماس. الكامن في كلمة الردع تلك هو، أولاً، أنك لا تحاول تدمير الطرف الآخر، وثانياً، أن لك مصلحة ليس فقط ببقائه بل ببقائه في الحكم أيضاً، كي تجعله يشعر بأنه سيخسر أكثر من خلال المواجهة. لا تسعى إسرائيل للتخلص من حماس في غزة،

يقولون إنه في الجولة الجديدة، وما لم يتسبب هجوم في مقتل عدد كبير من المدنيين، ربما بسبب فشل نظام القبة الحديدية للدفاع الصاروخي، فمن غير المرجح أن تعيد إسرائيل احتلال قطاع غزة - لنفس السبب الذي حاجج الجيش ضده في عام 2014، أي غياب استراتيجية خروج قابلة للتطبيق عدا عن إعادة المنطقة إلى حماس. يعتقد الجيش أن السلطة الفلسطينية وفتح أضعف من أن ينتزعا السيطرة الدائمة من حماس وأن يظلا في السلطة وأن القوى الدولية على الأرجح لن تفعل أفضل من ذلك.⁸¹ على حد تعبير رئيس القيادة الجنوبية المنتهية ولايته في الجيش الإسرائيلي، والمسؤول عن غزة، "ليس هناك بديل لحماس كسلطة سيادية في القطاع. البديل هو الجيش الإسرائيلي وحكم فوضوي ... ومن ثم سيصبح الوضع الأمني أكثر إشكالية".⁸²

رغم أنه من غير المرجح تغيير التوصية المهنية للجيش، فإن رأياً تقول به الأقلية في الحكومة قد لا يستبعد إعادة احتلال قطاع غزة.⁸³ أحد المسؤولين لاحظ أنه عند عدة مراحل في حرب عام 2014، لم يكن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو يعتقد أنه يحظى بتأييد الأغلبية لخطته في الحكومة الأمنية المصغرة - حيث سعى عدة أعضاء لاتخاذ إجراءات أقوى ضد حماس - وبالتالي فإنه لم يعقد الحكومة، بما في ذلك عندما وافقت إسرائيل على وقف إطلاق النار النهائي.⁸⁴

عند حدوث حرب مستقبلية، خصوصاً حرب يتم فيها إجلاء السكان من المناطق الحدودية، كما يتم التخطيط له الآن بالنسبة للبلدات التي تبعد أقل من سبعة كيلومتر عن قطاع غزة، يمكن أن يكون السياسيون حساسين على نحو خاص للحجة القائلة بأن عملية الجرف الوافي أخفقت في تحقيق أهداف إسرائيل. وقد يكون هناك منزلق نحو إعادة الاحتلال، مع مرحلة أولية من الاحتلال الجزئي للنقاط الاستراتيجية داخل قطاع غزة، أو هجوم بري كامل يهدف إلى إزالة جميع أنفاق حماس ومعظم صواريخها ومنشآت إنتاج الصواريخ.⁸⁵ الجمهور الإسرائيلي - الذي أيد 85% منه استمرار العملية البرية، طبقاً لاستطلاع للرأي أجري بعد ثلاثة أسابيع من بداية الحرب - لا يريد التعرض لجولات من القصف الصاروخي كل بضع سنوات.⁸⁶ من ناحية أخرى، فإنه لم يحاسب بعد سياسيه لإخفاقهم في الوفاء بوعودهم بتدمير حماس.

في غزة أيضاً، هناك قلق كبير من الحرب. العديد من السكان يعبرون عن استعدادهم لصراع جديد لكنهم يسألون مباشرة، بقلق واضح، ما إذا كانت حرب جديدة ستقع.⁸⁷ حقيقة أن السكان يرغبون بتجنب الحرب لا يخفى على حكام القطاع، الذين واجهوا موجة استياء عارمة مع توقف عملية إعادة الإعمار. لقد قال مسؤولو حماس بشكل متكرر إنهم يرغبون بتعزيز استقرار وقف إطلاق النار، وأن الجمهور يرغب بذلك وأنه في الظروف الراهنة من غير المحتمل أن تؤدي حرب جديدة إلى تغيير كبير. لقد اقترح العديد منهم وقف إطلاق نار قابل للتجديد لعدة سنوات، يمكن أن تعود الحياة الاقتصادية خلاله إلى طبيعتها ويتراجع الاعتماد على

نحن نسعى لردعها، إذا انهارت حماس في غزة، فإن ذلك سيكون مشكلة كبيرة لنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015. قادة حماس يتشاطرون هذا التقييم لنوايا إسرائيل ولا يعتقدون بإمكانية أن تدفع السياسة الداخلية في إسرائيل لاتخاذ قرار بالإطاحة بها، ضد توصيات الجيش. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، كانون الأول/ديسمبر 2014 شباط/فبراير - نيسان/أبريل 2015.

⁸¹ مسؤول استخباراتي إسرائيلي قال: "لا أعتقد أنه سيكون هناك إعادة احتلال في الحرب القادمة. من المحتمل أن يحدث توغل أعمق في قطاع غزة، أستطيع أن أرى ذلك. الخيارات للخروج بعد إعادة الاحتلال موجودة على الورق - حماية دولية، تنصيب السلطة الفلسطينية هناك - لكن في الواقع لا يمكن تنفيذها. هذا ما سيفوز بالنقاش في المحصلة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015. إلا أن المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع ومكتب رئيس الوزراء جميعهم أكدوا أن سقوط عدد كبير من القتلى بين المدنيين سيغير الحسابات. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس وتل أبيب، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2015. مسؤول في مكتب رئيس الوزراء قال: "إذا حدثت حرب جديدة، أعتقد أن موقف المؤسسة العسكرية [المعارض لإعادة الاحتلال] سيبدو مرة أخرى. هذا مع تحفظ واحد: ما لم تلحق حماس أضراراً كبيرة بحياة المدنيين في إسرائيل - كان نقص مدرسة أو مستشفى - في مثل تلك الحالة أعتقد أن الموقف العسكري المهني يصبح ضعيفاً. وهكذا فإن الاستنتاج الذي ينبغي أن تخرج به حماس من ذلك هو أنهم إذا أرادوا البقاء على قيد الحياة، عليهم أن يضمنوا ألا يلحقوا أضراراً كبيرة غير متوقعة بأهداف مدنية لا توفقها القبة الحديدية".

⁸² "Israeli general sees common interests with Hamas", Reuters, 12 May 2015.

⁸³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين، القدس وتل أبيب، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2015.

⁸⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، نيسان/أبريل 2015. على سبيل المثال، فإن وزير الخارجية حينذاك أفيغدور ليبرمان دعا إلى الإطاحة بـحماس وإعطاء السيطرة على غزة للأمم المتحدة. "Lieberman: Topple Hamas and give UN control over Gaza", *The Times of Israel*, 4 August 2014.

⁸⁵ "How Israel plans to evacuate Gaza border towns during next war with Hamas", *The Jerusalem Post*, 23 May 2015. Crisis Group interview, Israeli security official, Jerusalem, April 2015. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني إسرائيلي، القدس، نيسان/أبريل 2015.

⁸⁶ Ephraim Yaar and Tamar Hermann, "85% of the public supports continuing limited ground operations", *Walla! News* (Hebrew), 29 July 2014.

⁸⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مع سكان وعمال وتجار، مدينة غزة، بيت حانون، والشجاعية، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2015.

إسرائيل عن طريق الارتباط برصيف عائم إلى ميناء جديد في قبرص.⁸⁸ لكن من الناحية العملية، حتى لو تم بناء ميناء لغزة، كما وافقت إسرائيل على ذلك في أوسلو وفي اتفاق عام 2005 حول حرية الحركة والوصول، فإن الاعتماد العام على إسرائيل سيظل كبيراً على الأرجح.⁸⁹

لقد حظيت فكرة وقف إطلاق نار طويل باهتمام كبير في وسائل الإعلام، لكن حتى الآن فإن الدخان أكثر بكثير من النار. لم تفعل الحكومة الإسرائيلية الكثير لإجراء نقاشات جوهرية حول ترتيبات أكثر استقراراً، كما تتطلب تفاهمات وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس 2014.⁹⁰ لقد اختارت بدلاً من ذلك، كما ناقشنا أعلاه، اتخاذ خطوات أحادية لتخفيف حدة الحصار. رغم أن هذه خطوات مهمة ويمكن أن تؤدي إلى تمديد فترة الهدوء، فمن غير المرجح تماماً أن تفضي إلى استقرار حقيقي لغزة وحكومتها. لن ننظر حماس في وقف لإطلاق النار لعدة سنوات مقابل زيادات صغيرة في الصادرات والواردات.⁹¹

في الوقت الراهن، لا مصلحة لأي من الطرفين في حدوث مواجهة جديدة. حماس بحاجة للوقت لإعادة بناء وتحسين قدراتها. إنها تنتظر تغييراً يحدث في الظروف الإقليمية يمكن أن يسمح لحرب جديدة بتحقيق إنجازات لم تحققها الحرب السابقة. وسكان غزة بحاجة لاستراحة من الحرب والحصار. إسرائيل لا تتعرض حالياً لتهديد كافٍ من حماس يدفعها لشن حرب وقائية، والصعوبات التي تواجهها حماس في تهريب الأسلحة يعطي إسرائيل شعوراً بضغوط أقل بالمقارنة مع فترات سابقة شهدت اتجاراً غير محدود بالأسلحة.⁹²

الأمر الذي لا يقل أهمية هو أنه ليس لدى الطرفين ما يبرر الاعتقاد بأن حرباً جديدة سيكون لها نتيجة مختلفة.⁹³ الظروف في المنطقة لم تتغير بشكل جوهري. مصر باتت أكثر عداءً لحماس ولن تعارض حرباً إسرائيلية ضدها، حتى حرباً تهدف إلى الإطاحة بالحركة وإعادة احتلال قطاع غزة.⁹⁴ كما أن السلطة الفلسطينية لا تعترم السيطرة على غزة الآن أكثر مما كانت ترغب بذلك في عام 2014. كما حدث حينذاك، فإنها ستعارض تقديم إسرائيل لنتائج كبيرة تخشى أن تطيل في حكم حماس.⁹⁵ من المرجح أن تقدم قطر وتركيا دعماً دبلوماسياً، لكن مرة أخرى لن تكونا قادرتين على تجاوز الوساطة المصرية ومساعدة حماس على تحقيق وقف إطلاق نار بالشروط التي ترغبها.⁹⁶ من شبه المؤكد أن إسرائيل والمجتمع الدولي سيستمران في معارضة العلاقات المباشرة مع حماس، ووضع حد للحصار لا يستند إلى نزع السلاح أو خطوات تقلص من قوتها بشكل كبير.⁹⁷

لكن رغم أن حرباً جديدة ليست وشيكة، فإنها محتملة إذا لم تتغير السياسات. الديناميكيات الإقليمية في حالة تبدل ويمكن أن تغير الحوافز وعوامل الردع. يمكن للأحداث في القدس والضفة الغربية أن تتسبب في هجمات

⁸⁸ التعبير المتكرر عن الاهتمام بمثل هذا الترتيب من قبل مسؤولين على أعلى المستويات، بما في ذلك المكتب السياسي وشخصيات تُعرف بأنها مقربة جداً من الجناح العسكري، ووجهت حتى الآن بالرفض الإسرائيلي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بيت لاهيا، مدينة غزة، كانون الأول/ديسمبر 2014 - أيار/مايو 2015.

⁸⁹ لقد كان الاقتصاد منذ زمن طويل يعتمد بشكل كبير على إسرائيل، خصوصاً في بيع الأثاث، والأقمشة والمنتجات الزراعية. لتعظيم النمو فإن غزة بحاجة لزيادة صلاتها باقتصاد إسرائيلي كبير.

⁹⁰ يعبر عدة مسؤولين حكوميين وضباط في الجيش عن اهتمامهم الشخصي بوقف إطلاق نار أكثر استقراراً، بما في ذلك فتح ممر بحري بإشراف دولي بين غزة وقبرص، لكنهم لا يعكسون موقف الحكومة أو يمتنعون بتفويض لإجراء تحول في السياسات. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، تل أبيب، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2015. إن جهود الوسطاء المتطوعين (انظر أدناه) هي جهود استكشافية لا أكثر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في حماس، مدينة غزة، آب/أغسطس 2015.

⁹¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المكتب السياسي لحماس، وعضو في المكتب السياسي لحماس في غزة، مدينة غزة، كانون الأول/ديسمبر 2014 وشباط/فبراير 2015.

⁹² مسؤول أمني قال: "حقيقة أنه ليس هناك تهريب الآن يعطينا الحرية لفعل المزيد لقطاع غزة بمخاطرة محدودة نسبياً. لو كانت حماس تهرب كميات كبيرة، ... لترتب علينا شن حرب بسرعة أكبر للقضاء على قدراتها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015.

⁹³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إسرائيليون وفي وزارة الخارجية، ومع عضو في المكتب السياسي لحماس، وعضو في اللجنة السياسية لحماس، القدس، كانون الأول/ديسمبر 2014 - أيار/مايو 2015.

⁹⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إسرائيليون ودبلوماسيين مصريين، القاهرة، القدس وتل أبيب، نيسان/أبريل 2015.

⁹⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع وزراء في السلطة الفلسطينية، وأعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، مدينة غزة ورام الله، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2015.

⁹⁶ أقر عدة قادة لحماس بهذا. قال بعضهم إن الحرب استمرت طويلاً لأن عدة أعضاء في قيادة الخارج اعتقدوا بسذاجة أن قطر وتركيا بإمكانهما الالتفاف على مصر، والعمل مع الولايات المتحدة (ومن خلال إسرائيل) للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار في قطاع غزة، داخل مجال نفوذ مصر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، كانون الأول/ديسمبر 2014 - آذار/مارس 2015.

⁹⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية ودبلوماسيين أوروبيين، القدس، آذار/مارس 2015 - أيار/مايو 2015.

من قطاع غزة، كما حدث قبل الحرب. هناك مخاطرة مستمرة في ارتكاب خطأ ما. كما أن سيطرة حماس على المجموعات المسلحة الأخرى ليست مطلقة. يمكن لتوترات الضفة الغربية - بما في ذلك الخطوة التي تنذر بالخطر والمتمثلة في حملة الاعتقالات الواسعة ضد حماس، كما في الشهر الذي سبق حرب عام 2014 - أن تنتقل إلى غزة.⁹⁸ لقد هدّدت حركة الجهاد الإسلامي بخرق وقف إطلاق النار إذا توفي سجين فلسطيني مضرب عن الطعام وهو في الأسر.⁹⁹ في كانون الأول/ديسمبر، أطلق مسلح لا ينتمي إلى حماس نيران سلاحه باتجاه جنود إسرائيليين قرب الجانب الإسرائيلي من السياج الحدودي، فجرح واحداً منهم، ورد الجيش بقتل أحد قادة حماس المجاورين كان مسؤولاً عن مراقبة واستمرار وقف إطلاق النار.¹⁰⁰ أحد أعضاء اللجنة السياسية في حماس في قطاع غزة قال: "كان كل ما ستأخذه المسألة أن يطلق شخص قريب من هذا القائد في كتائب القسام صاروخاً متأثراً بحرارة اللحظة، وكان يمكن أن نجد أنفسنا في حرب جديدة".¹⁰¹

ما لا يقل خطورة هو أن حماس يمكن أن تجد نفسها بمواجهة تحديات داخلية متنامية تكون الحرب مخرجاً منها. ويمكن أن تنشأ هذه التحديات من الاضطرابات التي يسببها عدم دفع الرواتب للموظفين؛ وانقسامات داخل الحركة حول الشروط المحتملة لوقف إطلاق نار طويل؛ ورفض عناصر قوات الأمن الذين لا يتلقون رواتبهم الاستمرار في إحباط الهجمات ضد إسرائيل من قبل مقاتلين لا ينتمون إلى حركة حماس؛ أو خروج احتجاجات أو اندلاع انتفاضة يحرص عليها أعضاء فتح أو أفراد آخرين في قطاع غزة محبطين من عدم قدرة قادتهم على المصالحة أو تحسين الوضع الاقتصادي، وزيادة الهجمات ضد حماس من قبل المجموعات السلفية الجهادية؛ أو الانقسامات الداخلية التي يسببها الإحباط من ضبط النفس ضد إسرائيل بينما يستمر الحصار.

من بين الأطراف المعنيين المركزيين الأربعة في قطاع غزة - مصر، وإسرائيل، وحماس والسلطة الفلسطينية - فإن حماس وإسرائيل هما الأكثر عزمًا على تجنب الحرب. كلاهما تعترفان بذلك.¹⁰² لكن احتمال استمرارهما في التصعيدات المتكررة والحرب أكبر من احتمال توصلهما إلى اتفاق من شأنه أن يمنع بقوة المواجهة التالية.

⁹⁸ في أواسط تموز/يوليو، نشرت حماس أسماء 250 عضواً اعتقلوا من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في ذلك الشهر في واحدة من أكبر الحملات التي شنتها السلطة الفلسطينية ضد حماس خلال 8 سنوات. على النقيض من ذلك، فإن حملة الاعتقالات التي شنت في حزيران/يونيو 2014، كانت بقيادة إسرائيل، *Al-Monitor*, "Hamis takes hit after latest PA crackdown", 16 July 2015.

⁹⁹ أطلقت مثل تلك التهديدات آخر مرة في حزيران/يونيو وأب/أغسطس 2015، فيما يتعلّق بسجينين فلسطينيين مختلفين. "الجهاد الإسلامي تهدد بإنهاء الهدنة إذا توفي عدنان"، العربي الجديد، 22 حزيران/يونيو 2015. "Islamic Jihad: If hunger-striker dies, the cease-fire with Israel is over", *The Jerusalem Post*, 14 August 2015.

¹⁰⁰ "Israeli forces shoot dead Hamas militant after Gaza border firelight", *The Guardian*, 24 December 2014.

¹⁰¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، كانون الأول/ديسمبر 2014.

¹⁰² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة والقدس، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2015.

IV. التشدد بالمصالحة الفلسطينية

بعد سنوات من المعارضة النشطة للمصالحة الفلسطينية، فإن إسرائيل، والولايات المتحدة وأوروبا غيرت من لهجتها. لقد كان هذا، على حد تعبير أحد مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية، أحد أهم التغييرات في السياسة التي أحدثتها حرب عام 2014.¹⁰³ قبل ذلك، كانت إسرائيل تعترض على عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وإيجاد تسوية منطقية لرواتب موظفي قطاع غزة ما قبل عام 2007 وما بعد عام 2007. بعد الحرب، دعت إسرائيل السلطة الفلسطينية للعودة، خصوصاً لنشر عناصرها على المعابر الحدودية مع إسرائيل ومصر، ومنحت الأمم المتحدة إذناً في تشرين الأول/أكتوبر بنقل دفعة مالية لمرة واحدة لحوالي 23,000 موظفاً في حكومة حماس السابقة التي لا تزال تدير القطاع في غياب حكومة الوفاق الوطني.¹⁰⁴ هناك بالطبع فجوة كبيرة بين هذه الخطوات لمنح السلطة الفلسطينية موئياً قدم لها في قطاع غزة وما يعتبره الفلسطينيون مصالحة - إشراك حماس في منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والتقسيم الحقيقي للسلطة بين حماس وفتح في كلا المنطقتين. إسرائيل، والولايات المتحدة وأوروبا تقبل على مضض الحل الأول. والثلاثة مجتمعون يعارضون الحل الثاني.¹⁰⁵

من غير الدقيق القول إن إسرائيل والمانحين الغربيين للسلطة الفلسطينية يدعمون المصالحة الفلسطينية، المطلب السياسي الرئيسي للفلسطينيين والوسيلة الوحيدة، باستثناء الانقلاب أو الثورة في قطاع غزة/أو الضفة الغربية، لإنهاء الانقسام بين المنطقتين. ما يدعمه المجتمع الدولي هو مظهر من قبيل السيطرة الشكلية للسلطة الفلسطينية على قطاع غزة، يتجسد بدرجة كبيرة في وجودها على الحدود، بحيث يستطيع المانحون تقديم المساعدات الموعودة التي يحتاجها قطاع غزة لإعادة الإعمار. لكن السلطة الفلسطينية لا تظهر رغبة في هذا. مسؤولون كبار قالوا إنهم مستعدين لحكم غزة إذا منحوا سيطرة كاملة.¹⁰⁶ وهذا أمر لن يحققه بالتوافق، وبالتأكيد ليس دون تنفيذ اتفاق القاهرة، النص الرئيسي لهذه المصالحة الذي توصلت إليه فتح وحماس في تشرين الأول/أكتوبر 2009 ووقع في أيار/مايو 2011.¹⁰⁷

طبقاً لاتفاق القاهرة، الذي يشكل أساساً لجميع اتفاقيات المصالحة اللاحقة، فإن تسوية موضوع الرواتب في قطاع غزة يعد خطوة صغيرة وحسب، سببها إجراء انتخابات لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس التشريعي والرئاسة؛ وإشراك حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير الفلسطينية؛ ومنح الحرية السياسية لفتح في قطاع غزة وحماس في الضفة الغربية. لقد كانت المساومة الجوهرية في جميع نقاشات المصالحة الفلسطينية لمدة ثماني سنوات أن فتح ستتخلى عن احتكارها شبه الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية بمنح حماس سلطة كبيرة فيها، مقابل تخلي حماس عن احتكارها لقطاع غزة.

لا يمكن التفكير بمثل هذه الصفقة اليوم. ويعود هذا جزئياً إلى قضايا مبدئية؛ فالحركتين لم تتفقا بعد على أكثر الأسئلة جوهرية بالنسبة للاستراتيجية الوطنية الفلسطينية. لن تقبل فتح بدخول حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تلتزم بالاتفاقيات السابقة التي عقدتها المنظمة، بما في ذلك الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود بأمن وسلام، والقبول بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و338 والتخلي عن الإرهاب وغيره

¹⁰³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015.

¹⁰⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الخارجية وفي مكتب رئيس الوزراء، شباط/فبراير، أيار/مايو 2015.

¹⁰⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين، ودبلوماسيين أوروبيين، والقدس، واشنطن، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2015. مسؤول أوروبي قال: "إذا غير المجتمع الدولي سياسته المعارضة للمصالحة الفلسطينية الحقيقية، فإن ذلك سيفتح المجال لممارسة ضغط حقيقي على القيادة في رام الله بالنظر إلى ما هي عليه الأمور الآن، فإن قادة رام الله لا يريدون ذلك، ولا أحد في المجتمع الدولي سيضغط عليهم لتغيير رأيهم، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آب/أغسطس 2015.

¹⁰⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2015.

¹⁰⁷ للمزيد من المعلومات، انظر تقارير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 110، "المصالحة الفلسطينية: تحرك لكن مراوحة في المكان"، 20 تموز/يوليو 2011 ورقم 129، "ضوء في نهاية النفق؟ حماس والانتفاضات العربية"، 14 آب/أغسطس 2012. تُعرف اتفاقية تشرين الأول/أكتوبر 2009 رسمياً بـ "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني - القاهرة 2009. صدر الاتفاق بعد 6 جولات من الحوار برعاية مصرية حضرتها حماس، وفتح، وفصائل أخرى ومستقلين. وضمت نقاط الاتفاق إضافة إلى المقترحات المصرية لجسر الهوة، رغم أن حماس تنكر أن الوثيقة التي وقعها فتح ورفضتها هي تعكس بدقة تلك المحادثات. تقلصت تحفظات حماس في المحصلة إلى ثلاثة مجالات رئيسية: الأمن (قيادة قوات الأمن، وتشكيل اللجنة التي ستشرف على هذه القوات، ومصير الميليشيات)؛ التخطيط للانتخابات والرقابة؛ إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية (خصوصاً تركيبة ودور القيادة المؤقتة لإدارة المنظمة خلال عملية الإصلاح). مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة في حماس، قطاع غزة، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر 2010. طبقاً لمفاوضات فتح وحماس، فإن النسخة التي وقعها الفصائل في 4 أيار/مايو 2011 كانت تلك التي وقعها فتح ورفضتها حماس في تشرين الأول/أكتوبر 2009. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله ومدينة غزة، حزيران/يونيو 2011. نشرت جريدة الأيام الوثيقة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

من أعمال العنف.¹⁰⁸ دون تحقيق ذلك، تخشى فتح أن العديد من مكاسب منظمة التحرير الفلسطينية ستنم خسارتها، وسيعرض الاعتراف الدولي فيها وبشرعيتها للخطر - رغم حقيقة أن فتح نفسها لم تقبل بهذه المبادئ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تتساهل مع مجموعات، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي، كحماس، تصنفها وزارة الخارجية الأمريكية كمنظمات إرهابية.¹⁰⁹ حماس غير مستعدة للتخلي عن المقاومة المسلحة، وبالتأكيد ليس دون إقامة الدولة الفلسطينية.¹¹⁰ كما لا يمكن تنفيذ الاتفاق لأن فتح وحماس مقتنعان بأن أيام الآخر منهما معدودة. بالنسبة لفتح، فإن قيمة السيطرة على قطاع غزة لا تستحق الثمن المتمثل في إنقاذ حماس من واحدة من أسوأ أزماتها، ولا المخاطرة في تعريض نفسها لتهديد قد يكون وجودياً يتمثل في زيادة نفوذ حماس في الضفة الغربية وفي منظمة التحرير الفلسطينية. بالنسبة لها فإن الاستراتيجية الأفضل هي مراقبة حماس وهي تغرق تحت مشاكل قطاع غزة المتركمة. وحماس أيضاً تعتقد بأن خصمها يغرق، بتروسه لسلطة فلسطينية ضعيفة وفاقدة للمصداقية وبالتالي غير قادرة على البقاء.¹¹¹

من الطبيعي أن يكون التنفيذ غير ممكن طالما سعت السلطة الفلسطينية إلى الاحتفاظ بأجنداتها السياسية والأمنية السلمية في الحكم، التي تتناقض بعض دعواتها الأساسية مع اتفاق القاهرة. اتفاق عام 2011 يدعو السلطة الفلسطينية لحماية "المقاومة" بأي شكل كانت: "احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن". الفقرة الأخيرة من "ميثاق الشرف" يعدد المبادئ التي تشمل: "حق الشعب الفلسطيني بمقاومة ومواجهة الاحتلال والأعمال العدائية"؛ من أجل "حماية المقاومة وأسلحتها في وجه الاحتلال"؛ ومن أجل "تجنب استخدام مثل تلك الأسلحة في الصراعات العائلية، والقبلية، وبين الفصائل". يحظر الاتفاق اعتقال قادة حماس السياسيين في الضفة الغربية، وهو مكون أساسي في التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية: "يحظر الاعتقال السياسي". ستنم إعادة فتح الجمعيات الخيرية والمؤسسات التابعة لحماس في الضفة الغربية، ويعاد تنصيب أعضاء مجالس إدارتها، وتتم استعادة أصولها والتعويض عن خسائرها.¹¹²

كما أن الاتفاق يحظر فعلياً التعاون الأمني والاستخباراتي الذي يعد وظيفة جوهرية من وظائف السلطة الفلسطينية والذي بدونها لن تسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية بالعمل: "أي معلومات أو تقارير أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون".

من الواضح أن هذه المبادلات التي تكمن في جوهر أية مصالح حقيقية لا يمكن تنفيذها طالما ظل وجود واستراتيجية السلطة الفلسطينية يعتمدان على طيب نوايا المجتمع الدولي وإسرائيل. إن تأسيس إعادة إعمار غزة على تحقيق السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على القطاع، أي التنفيذ الكامل لاتفاق القاهرة - كما يقول المسؤولون في رام الله - يرقى إلى رفض إعادة إعمار غزة أو إنهاء الحصار، وبالتالي تحضير المشهد لحرب جديدة. ما هو ممكن اليوم، ما لم يتم توجيه مساعدات المانحين إلى غزة مباشرة وتجاوز السلطة الفلسطينية، هو مجرد تنفيذ أولي وجزئي للاتفاق يوفر للمجتمع الدولي ورقة تين تتمثل في سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة وإراحة حماس من مسؤولية الرواتب والخدمات. المشكلة هي أن كبار قادة السلطة الفلسطينية لا يرون مصلحة لهم في ذلك، وليس هناك أي بلد، بما في ذلك إسرائيل، يعد بأن يقدم لهم حوافز جديدة.

وهكذا فإن الواقع في المستقبل المنظور، طالما استمرت السلطة الفلسطينية بالوجود وطالما لم تتوفر لها حوافز قوية لتحمل مسؤولية جزئية في قطاع غزة، هو أن الفلسطينيين سيستمرون في العيش في شبه دولتين منفصلتين بحكم كل منهما حزب واحد: واحدة في الضفة الغربية؛ والأخرى في قطاع غزة. ينبغي أن تكون هذه هي الفرضية الأساسية لأي سياسة واقعية لتحسين الظروف الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة.

¹⁰⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، آذار/مارس 2015. يمكن مراجعة الالتزمات في "رسالة [رئيس منظمة التحرير الفلسطينية] ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء [الإسرائيلي] رابين"، 9 أيلول/سبتمبر 1993، "Letter from [PLO Chairman] Yasser Arafat to [Israeli] Prime Minister Rabin"، 9 September، 1993، <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/36917473237100E285257028006C0BC5#sthash.dnp>.
¹⁰⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، نيسان/أبريل 2015. ثمة نقطة يهملها كثيرون في المجتمع الدولي غالباً وهي أن فتح لم تقبل أبداً بشروط الرباعية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمين العام للأمم المتحدة) أو بالعديد من تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى. قدر كبير من قوة حماس في التفاوض مع فتح يكمن في اللعب على الفجوة بين السياسات الفعلية لفتح، في رفض العنف والاعتراف بإسرائيل ومواقفها وبياناتها الرسمية، التي لا تختلف كثيراً، حول قضايا مثل العنف، عن مواقف حماس.

¹¹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المكتب السياسي لحماس، مدينة غزة، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2015.
¹¹¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة في حماس، مدينة غزة، حزيران/يونيو 2015.

¹¹² "إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أغلقت أو صودرت لما كانت عليه قبل 14 حزيران/يونيو عام 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة ذلك". نسخة من اتفاقية القاهرة موجودة في ملف لدى مجموعة الأزمات الدولية.

V. الأوضاع المالية في قطاع غزة: نظرة محاسبية

يبدو أن حماس ستستمر في حكم قطاع غزة في المستقبل المنظور لذلك فإن الطريق لتوفير الاستقرار وتحاشي نشوب حرب جديدة هو ضمان أن تتمكن السلطات الحاكمة المسؤولة عن سكان قطاع غزة من تقديم الخدمات. في الوقت الحالي، تدفع حماس رواتب لمعظم الموظفين الذين يديرون قطاع غزة، إضافة إلى النفقات التشغيلية للحكومة. في نفس الوقت، فإن السلطة الفلسطينية تدفع جزءاً من فاتورة الكهرباء، وترسل تحويلات مالية لهم للبقاء في منازلهم منذ عام 2007، في محاولة لشمل حكومة حماس.¹¹³

أ. خارطة طريق لإدماج الموظفين

في 29 أيلول/سبتمبر 2014، قدمت لحماس وفتح خارطة طريق لإدماج مجموعتي الموظفين في قطاع غزة - أولئك الذين كانوا موظفين قبل سيطرة حماس على السلطة في حزيران/يونيو 2007 وأولئك الذين تم تعيينهم بعد ذلك - توسطت في التوصل إليها سويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ووافق عليها المجتمع الدولي.¹¹⁴ وشكل ذلك واحداً من عدة جهود وخطط، بما في ذلك المقترح البديل الذي قدمه رئيس الوزراء رامي الحمد الله، لإعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة. في مطلع عام 2015، وافقت حماس وفتح على خارطة الطريق في خطوطها العامة، مع تحفظات لكلا الطرفين.¹¹⁵

المبدأ الأول في خارطة الطريق، الذي تقبله حماس دون تحفظ، هو أن "جميع الموظفين العاملين ينبغي أن يتلقوا راتباً، وجميع الموظفين الذين يتلقون راتباً يجب أن يعملوا".¹¹⁶ لكن تم تمييز ذلك في أحكام لاحقة تتحدث، على سبيل المثال، عن دمج "أكبر عدد ممكن من الموظفين، بما في ذلك موظفي وزارة الداخلية، بينما سيتم إيجاد حلول مسؤولة وإبداعية للآخرين".¹¹⁷ الأمر الذي لا يقل أهمية كان المبدأ الثاني في خارطة الطريق: "سيتم التعامل مع جميع الموظفين بالتساوي في عملية الإدماج، وستكون عملية الإدماج شاملة وشفافة". وقد سعت حماس للحصول على قبول السلطة الفلسطينية وفتح على المبدأين الأول والثاني، وتقول إنها ستكون مستعدة بعد ذلك لمناقشة التفاصيل. لكن رغم المصادقة على خارطة الطريق، فإن الرئيس محمود عباس وعدد من مسؤولي فتح والسلطة الفلسطينية يرفضون القول إن جميع الموظفين في قطاع غزة هم موظفي السلطة الفلسطينية، وبدلاً من ذلك يدعون أن موظفي ما قبل عام 2007 هم وحدهم الموظفين الشرعيين، وقدموا مقترحات تتعارض مباشرة مع المبدأين الأول والثاني في الوثيقة.

في كانون الأول/ديسمبر 2014، قررت حكومة السلطة الفلسطينية أنه، وبدلاً من ضمان التعامل مع جميع موظفي قطاع غزة ما قبل وما بعد عام 2007 بالتساوي، كما ينص على ذلك المبدأ الثاني في خارطة الطريق،

¹¹³ طبقاً لزياد ظاظا، نائب رئيس الوزراء السابق في حكومة حماس، فإن حوالي 13,635 موظفاً على قائمة رواتب السلطة الفلسطينية يعملون في حكومة حماس في قطاع غزة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، آذار/مارس 2015. الراتب المتوسط لموظفي السلطة الفلسطينية هو 1,021 دولار (3,954 شيكل) شهرياً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مساعدات دولي، رام الله، نيسان/أبريل 2015. بين موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة الذين لا يعملون هناك حوالي 34,000 كانوا في قوات الأمن و4,600 في قطاعي الصحة والتعليم. (نسبة موظفي السلطة الفلسطينية غير العاملين في وزارات القطاع المدني الأخرى قد تكون أعلى). فيما يتعلق بالرقم الأخير، انظر "Mapping Study of the situation of Public Civil Servants in the Health and Education Sectors", (unpublished), Swiss Peace and PalThink Report, October 2013. نسخة منها متوفرة لدى مجموعة الأزمات.

¹¹⁴ بدأت النقاشات حول خارطة الطريق بعد حرب عام 2014 واستندت إلى عمل سابق قامت به سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول إدماج الموظفين في وزارتي الصحة والتعليم في قطاع غزة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سويسري، القدس، 20 آب/أغسطس 2015.

¹¹⁵ بعد التصريحات العلنية الداعمة من قبل الرئيس عباس ورئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية، أعلنت سويسرا أن الأطراف كانوا قد قبلوا بخارطة الطريق. www.eda.admin.ch/countries/palestinian-authority/en/home/news/news.html/content/countries/palestinian-authority/en/meta/news/2015/3/roadmap

بديلة. منذ استلام نيكولاي مالديونوف لمنصبه كمنسق خاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط في نيسان/أبريل 2015، سعى للتوسط في اتفاقية حول إدماج الموظفين تستند جزئياً إلى خطة رئيس الوزراء الحمد الله. المسؤولون العارفون بالنقاشات كانوا متشائمين من أن هذه الجهود لن تنجح. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، القدس، رام الله، آب/أغسطس 2015.

¹¹⁶ نسخة من الملف لدى مجموعة الأزمات. نفس الدراسة التي وضعها سويس بيس وبالتيك تقول إن تقديرات عدد الموظفين الموجودين على قوائم رواتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة الذين لا يذهبون إلى عملهم ويظنون في بيوتهم يرتفع إلى حوالي 50,000. "Mapping Study", op. cit.

¹¹⁷ المرجع السابق، مسؤول مشارك في المفاوضات قال إن ذكر موظفي وزارة الداخلية، التي تشمل قوات الأمن، كان يقصد منه إلغاء ذكر "أكبر عدد من الموظفين"، الذي تعترض عليه حماس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آب/أغسطس 2015.

فإن الحكومة ستدعو أولاً موظفي ما قبل عام 2007 للعودة، وبعد ذلك ستنتظر في الشواغر المتبقية، وستبدأ بعملية التعيين من بين موظفي ما بعد عام 2007.¹¹⁸ بعبارة أخرى، فإن موظفي ما قبل عام 2007 سيضمنون العودة إلى العمل، في حين أن موظفي ما بعد عام 2007 يمكن أن يخسروا وظائفهم جميعاً. وقد كانت نقطة الخلاف المحورية بين حماس وفتح فيما يتعلق بخارطة الطريق: إصرار حماس، ورفض رام الله، الاعتراف بعملية لا يتم التمييز فيها بين موظفي ما قبل وما بعد عام 2007.¹¹⁹

لقد قدم مسؤولو السلطة الفلسطينية عدة مبررات للقرار. بعضهم ببساطة يعارضون المبدأين الأول والثاني في خارطة الطريق؛ آخرون ينظرون إلى القرار بوصفه تسوية يمكن للسلطة الفلسطينية من خلالها أولاً أن تُظهر أن العديد من موظفي ما قبل عام 2007 لن يعودوا إلى وظائفهم (حيث غادر العديد منهم قطاع غزة لكنهم يستمرون في استلام رواتبهم)، وبذلك سيكون هناك شواغر يتم ملؤها، نظرياً، بموظفي ما بعد عام 2007. وهذا سيسمح للسلطة الفلسطينية أن تحقق بعض التقدم نحو الدمج، دون أن تجبر على الالتزام بدفع جميع الرواتب قبل أن تعرف حجم الجدول النهائي للرواتب.¹²⁰ هذا المقترح ومقترحات شبيهة لم تقبل حماس حتى النظر فيها.¹²¹

كان لحماس تحفظاتها هي أيضاً: طالبت بأن يشمل إدماج جداول الرواتب جميع الموظفين، وليس "أكبر عدد ممكن"، كما ينص المبدأ الثالث في خارطة الطريق؛ وأن التقاعد المبكر ينبغي أن يكون طوعياً، وليس إلزامياً؛ وأنه لن يخضع الموظفون للتدقيق الأمني حيث تعتبره حماس وسيلة لإقصاء أعضائها بسبب انتمائهم السياسي، حتى لو لم يظهروا على قوائم الإرهابيين؛ وأن تعترف السلطة الفلسطينية بمسؤوليتها عن دفع رواتب جميع الموظفين والإشراف عليهم، وليس فقط موظفي وزارتي الصحة والتعليم، كما تذكر خارطة الطريق كخطوة أولى؛ وأن تدفع جميع النفقات العامة.¹²² أحد الدبلوماسيين المشاركين في المفاوضات قال إن المشكلة الحقيقية كانت الإرادة السياسية: "فتح لا تريد أن تعود إلى حكم قطاع غزة دون أن يكون لها سيطرة كاملة، وحماس لن تسمح أن يكون لفتح موطئ قدم إلى أن توافق على إيجاد حلول مالية لجميع الموظفين".¹²³

مشكلة جوهرية أخرى هي عدم وجود التمويل لتنفيذ خارطة الطريق بالنسبة للأغلبية الساحقة من موظفي ما قبل عام 2007، الذين ينتمي لا يقل عن 34,000 منهم إلى قوات الأمن الفلسطينية. دبلوماسي أوروبي شارك في المفاوضات قال، "من بين 60,000 - 70,000 موظف من موظفي ما قبل عام 2007، هناك حوالي 40,000 (ربما 35,000) موظفين في الأجهزة الأمنية. هؤلاء - كممثل الفيل في الغرفة - يشكلون المشكلة الأكبر. ولا أحد يقدم حلاً لهم. خارطة الطريق صامتة حول ما سيحدث لهم وما إذا كان سيدفع لهم رواتب

¹¹⁸ "قرار حكومة دولة فلسطين رقم (07/32/17/M.W/R.H) لعام 2014 30 كانون الأول/ديسمبر 2014. لدى مجموعة الأزمات نسخة من القرار.

¹¹⁹ مسؤول دولي شارك في المفاوضات قال: "معظم مقاومة رام الله مدعاه الاعتراض على المبدأ الثاني في خارطة الطريق: معاملة موظفي ما قبل وما بعد عام 2007 بالتساوي. في رام الله، كان لديهم وجهة نظر قانونية تقول بأن موظفي ما قبل عام 2007 هم موظفين شرعيين، وموظفي ما بعد عام 2007 غير شرعيين ويمتلكون حقوقاً أقل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آب/أغسطس 2015.

¹²⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية ومسؤولين سويسريين، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2015. وفي مناسبات أخرى، قال مسؤولو فتح إنه إذا كان هناك تسوية منطقية لجدول الموظفين، ينبغي أن يكون للسلطة الفلسطينية سيطرة أمنية كاملة على قطاع غزة، وإلا فإنها ستكون قد عملت فقط على "إنقاذ" حماس من أزمة مالية دون أن تكسب أي سلطة حقيقية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، نيسان/أبريل 2015. وفي الوقت نفسه، فقد قال رئيس الوزراء رامي حمد الله في عدة مناسبات إن أي عملية لإدماج الموظفين لن تستتني أحداً.

¹²¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نائب رئيس الوزراء السابق زياد ظاظا، مدينة غزة، نيسان/أبريل 2015.

¹²² تقول حماس بأن إجراءات الفحص الأمني، بما في ذلك تلك الموجودة في الضفة الغربية، تفقر إلى الشفافية ولا تتيح إمكانية تظلم الأفراد الذين لم يجتازوا الفحوصات الأمنية. يعترف مسؤولو حماس بأن أي موظفين يدفع لهم من التبرعات الدولية ينبغي أن يخضعوا لفحص أمني، بنفس الطريقة التي خضع لها جميع موظفي حكومة حماس عندما قامت قطر ولمرة واحدة بدفع رواتب حوالي 23,000 موظف في الخدمة المدنية في تشرين الأول/أكتوبر 2014. (في ذلك الحين، 187 شخصاً فقط لم يجتازوا الفحص الأمني، ومن بين هؤلاء عدة حالات عن طريق الخطأ بسبب تشابه أسماء البعض مع بعض الأسماء الموجودة على قائمة الإرهاب) لكن حماس تجادل بأنه يمكن فصل المساعدات الدولية بحيث يمكن لأعضاء الحركة الذين لا يجتازون الفحص الأمني أن يستلموا رواتبهم. كانت هذه الآلية موجودة في الواقع للعديد من السنوات في الضفة الغربية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في حماس، مدينة غزة، آب/أغسطس 2015. كانت إحدى التسويات التي اقترحت على حماس تقضي بوجود عملية أولية تحدد الموظفين الذين سيحتفظون بوظائفهم وأولئك الذين سيتقاعدون والذين لن يخضعوا لأية اعتبارات أمنية؛ وحالما يتم الاتفاق على جدول رواتب موحد، يتم إجراء الفحص الأمني.

¹²³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، تموز/يوليو 2015.

وكيف".¹²⁴ نتيجة لهذه الفجوات الكبيرة بين الطرفين، فإن قلة هم من يعتقدون بأن خارطة الطريق ستحقق أي شيء.¹²⁵

ب. هل غزة مكتفية ذاتياً؟

مع توجيه حماس وفتح الاتهامات كل منهما للآخرى وتحميلها المسؤولية عن الفشل في تسوية أزمات الحوكمة والرواتب، فإن الطرفين أطلقا ادعاءات متناقضة حول التكاليف المالية لإدارة قطاع غزة. لقد زعمت السلطة الفلسطينية منذ وقت طويل بأن القطاع عبء مطلق، حيث يستهلك 43% من نفقاتها ويشكل 13% فقط من إيراداتها؛ أما حماس فقد جادلت بأن السلطة الفلسطينية تنفق على غزة أقل مما تأخذه منها.¹²⁶ ما هو مكتوب بين السطور، ولا يعبر عنه بوضوح من قبل أي من الطرفين، هو أن قطاع غزة، كما تدعي حماس، مكتف ذاتياً، وأن العقبة الرئيسية لحل مشاكله المالية تتمثل في رفض السلطة الفلسطينية توزيع العائدات الضريبية بشكل عادل أو السماح لسكان قطاع غزة بتحصيل ضرائبهم بأنفسهم. إذا كانت غزة، كما تدعي السلطة الفلسطينية، تعتمد على دعم السلطة، فإن حماس لا تستطيع أن تحكم بشكل مستدام بمفردها.¹²⁷

إذا حوّلت العائدات الضريبية التي تجمعها الآن السلطة الفلسطينية، إلى حماس، هل ستكون كافية لدفع جميع نفقات حكومة غزة؟ دون الاعتماد على أي من التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية الذي يقدر بـ 1.1 مليار دولار، فإن 40% من المبلغ ينبغي نظرياً أن يذهب إلى غزة (حيث مستويات الفقر هي الأعلى، وحيث يعيش أكثر من 40% من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة)، هل يمكن لقطاع غزة أن يكون مكتفياً ذاتياً؟¹²⁸

المسؤولون في حكومة حماس السابقة يقولون إن الموازنة الشهرية تبلغ حوالي 46 مليون دولار (النفقات الفعلية أقل من ذلك بكثير): 31 مليون دولار على شكل أجور لحوالي 38,000 موظف، دون إضافة 2,000 يعملون بعقود سنوية و7,000 بعقود قصيرة الأجل، و6 مليون دولار كنفقات جارية و9 مليون دولار للتأمين، والمعاشات التقاعدية وتعويضات السجناء.¹²⁹ ينبغي أن يضاف إلى ذلك الدفعات الإضافية التي قدمتها السلطة

¹²⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، كانون الثاني/يناير 2015.

¹²⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في فتح وحماس، مدينة غزة، رام الله، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2015. دبلوماسي شارك في صياغة خارطة الطريق قال: "بعد الكثير من الجهود، وجدنا أن مقارنة تقنية لإدماج الموظفين لا تجدي نفعاً، لأن المشكلة ليست تقنية. إنها مشكلة سياسية. وفي الوقت نفسه، يمكن القول إن خارطة الطريق لم تكن جهداً مهوراً. بطريقة ما، فإنها قد حققت وظيفتها جزئياً، حيث إنها لم تكن تهدف إلى إيجاد خطة بخطوة ليمت تنفيذها، بل أن توفر مبادئ مرشدة وقواعد عامة لإدماج الموظفين في المستقبل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 20 آب/أغسطس 2015.

¹²⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مع عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو في المكتب السياسي لحماس، رام الله ومدينة غزة، نيسان/أبريل 2015. السلطة الفلسطينية تزعم أنه في عام 2013، حصلت على 3% فقط من إيراداتها من قطاع غزة، في حين أن 43% من نفقات الموازنة ذهبت إلى القطاع. "الخطة الوطنية للإنعاش الميكرو وإعادة إعمار غزة"، اللجنة الوزارية لدولة فلسطين حول إعادة إنعاش غزة، تشرين الأول/أكتوبر 2014، ص. 16.

¹²⁷ www.mopad.pna.ps/en/images/PDFs/National%20Early%20Recovery%20and%20Reconstruction%20Plan%20for%20Gaza%202014-2017_FINAL....pdf. تقديرات أخرى لحجم إنفاق السلطة الفلسطينية على قطاع غزة أقل بكثير من التقديرات التي تصرح بها السلطة الفلسطينية. مسؤول سابق في صندوق النقد الدولي ومستشار اقتصادي لرئيس الوزراء السابق سلام فياض يقدر بأن قطاع غزة يستهلك حوالي 34% من النفقات النقدية للسلطة الفلسطينية. Karim Nashashibi, UNDP, 31 "Palestinian Public Finance Under Crisis Management: Restoring Fiscal Sustainability", UNDP, 31 March 2015.

¹²⁸ كريم النشاشيبي علق قائلاً: "إن مسألة ما إذا كان قطاع غزة مكتفياً ذاتياً أم لا مسألة مثيرة للاهتمام. أنا أقول إنه ليس كذلك، ولا ينبغي أن يكون، المناطق الفقيرة في معظم البلدان تحصل على دعم من قبل المناطق الأكثر ثراءً. هذا أمر معياري في سياسات المالية العامة". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني، 15 آب/أغسطس 2015.

¹²⁹ مسؤول سابق في السلطة الفلسطينية تساءل لماذا ينبغي أن يحصل قطاع غزة على حصة من الدعم الأجنبي للموازنة بما يتناسب مع عدد سكانه: "لماذا ينبغي أن يحصل قطاع غزة على 40% من الدعم الأجنبي للموازنة؟ الناتج المحلي الإجمالي فيها يشكل فقط 28% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني". مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات، 14 آب/أغسطس 2015. الحجة المعاكسة هي أن المناطق التي فيها ناتج محلي إجمالي أقل ينبغي أن تتلقى مساعدات أجنبية أكبر، وليس أقل. السلطة الفلسطينية تزعم أنها تنفق 1.6 مليار دولار في غزة سنوياً. طبقاً للبنك الدولي، فإنها "تنفق حوالي 1.6 مليار في غزة سنوياً (58% من إيرادات عام 2014 [2.69 مليار])، وهو المصدر الرئيسي لعجز موازنتها لأن العائدات الضريبية التي تجمعها في قطاع غزة تبلغ حوالي 13% فقط [349 مليون سنوياً] من عائداتها". "Economic Monitoring Report", op. cit. حماس تقول إن السلطة الفلسطينية تنفق فقط 918 مليون دولار سنوياً على قطاع غزة وأن القطاع يسهم بـ 50% من إيرادات العائدات الضريبية. "تقرير استقصائي: السلطة الفلسطينية تسرق أموال غزة"، الرسالة، 28 أيار/مايو 2015.

¹²⁹ الموظفون البالغ عددهم 38,000 يشملون جميع موظفي الخدمة المدنية الدائمين وموظفي أجهزة الأمن الذين تدفع لهم حكومة حماس، بما في ذلك 2,300 من موظفي الخدمة المدنية الذين كانوا مسجلين على قوائم رواتب السلطة الفلسطينية. هذا لا يشمل حوالي 9,000 موظف بعقود مؤقتة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نائب رئيس الوزراء السابق زياد ظاظا، مدينة غزة، آذار/مارس 2015. وزير المالية السابق ونائب رئيس حكومة حماس السابقة زياد ظاظا، قال من الـ 50,000 موظف والموظفين بعقود مؤقتة الموجودين على جداول رواتب حكومة حماس، هناك 2,300 من موظفي الخدمة المدنية في حكومة ما قبل عام 2007 الذين استمروا

الفلسطينية مؤخراً أو تقدمها حالياً، والتي بلغت 37.7 مليون دولار شهرياً في عام 2013: مقابل الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية (حوالي 9.5 مليون دولار)؛¹³⁰ ونصف رسم رأس المال لشركة توليد الكهرباء في غزة (1.1 مليون دولار)؛¹³¹ وتعويضات للسجناء (760,000 دولار)؛¹³² مساعدات للعائلات الفقيرة (4.1 مليون دولار)؛ تعويضات اجتماعية (3.4 مليون دولار)؛¹³³ والإدارة المحلية، وسلطة الطاقة وسلطة المشاريع المائية (760,000 دولار)؛ للتحويلات الصحية (4.2 مليون دولار)؛ ورواتب لحوالي 13,600 موظف يعملون لصالح حكومة حماس (ربما 13.9 مليون دولار، استناداً إلى أن متوسط الراتب هو 3,954 شيكل (1021 دولار).¹³⁴ وهكذا فإن إجمالي الإنفاق الحكومي سيكون 83.7 مليون دولار شهرياً.¹³⁵

بلغت العائدات الضريبية التي تلقتها السلطة الفلسطينية (جمارك، ضريبة قيمة مضافة والضرائب على الوقود المجموعه نيابة عن السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل مقابل رسم مقداره (3%) عن البضائع المستوردة لكلا قطاع غزة والضفة الغربية، 159 مليون دولار شهرياً عام 2014.¹³⁶ أتى ذلك على أجزاء متساوية تقريباً من ثلاثة مصادر: الضرائب المفروضة على الوقود والجمارك (34% لكل منها) وضريبة قيمة مضافة (31%).¹³⁷ لا تعرف النسبة المتعلقة بالسلع المخصصة لغزة من ذلك المبلغ. تدعي السلطات الفلسطينية أن

بالعمل بعد سيطرة حماس على السلطة وخسروا رواتبهم التي تدفع لهم من رام الله. إضافة إلى ذلك، هناك حوالي 13,635 موظفاً على جداول رواتب رام الله الذين سمح لهم بالعمل مع حكومة ما بعد عام 2007 ويستمررون باستلام رواتبهم من رام الله. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، نيسان/أبريل - آب/أغسطس 2015. الموظفون الـ 7,000 يعقود قصيرة يستمررون في التدوير ويفتقرون إلى أية توقعات للحصول على عمل دائم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مع مسؤولين في وزارة المالية في غزة، مدينة غزة، آذار/مارس 2015.

¹³⁰ انظر "Assessment and Action Plan to improve payment for electricity services in the Palestinian Territories", World Bank, 25 November 2014.

¹³¹ مسؤول رفيع في الهيئة العامة للبتترول في قطاع غزة قال إن الرسم على رأس المال كان 8 مليون شيكل (2.1 مليون دولار) شهرياً. طبقاً لهذا المسؤول، بين عامي 2012 وحرب عام 2014، كانت كل من حكومة حماس والسلطة الفلسطينية تدفع النصف. بعد ذلك، لم تعد حماس تدفع نصفها، واستمرت السلطة الفلسطينية بدفع 4 مليون شيكل شهرياً، لكن منذ نيسان/أبريل لم تعد أي منهما تدفع. مسؤول مالي سابق في السلطة الفلسطينية قال إن هذا الرسم دُفع بشكل كامل من قبل السلطة الفلسطينية حتى قبل عام تقريباً. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، القدس، 16-18 آب/أغسطس 2015. رقم مختلف قليلاً هو 2.5 مليون دولار على شكل رسم رأسمال، يأتي من مسؤول في السلطة الفلسطينية وتقرير صدر عام 2007. "West Bank and Gaza Energy Sector Review", World Bank, May 2007, p. 62. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مع مسؤول مالي سابق في السلطة الفلسطينية، القدس، آب/أغسطس 2015.

¹³² Karim Nashashibi, "Palestinian Public Finance", op. cit.

¹³³ هناك 68,928 مستفيداً من التعويضات الاجتماعية في قطاع غزة، طبقاً لوزارة المالية في السلطة الفلسطينية. "Fiscal Developments & Macroeconomic Performance: Third Quarter Report 2014", 5 November 2014. وهذا يبلغ 59% من إجمالي 119,151 مستفيداً اجتماعياً، طبقاً لـ "تقرير الرقابة الاقتصادية"، مرجع سابق.

¹³⁴ في عام 2014، بلغت فاتورة الأجور في السوق الفلسطينية 7,336.3 مليون شيكل (1,893.6 مليون دولار) لـ 154,600 موظف، حوالي 60,000 منهم موجودون في غزة. وهذا يعني أن متوسط الأجر لموظفي السلطة الفلسطينية هو 3,954 شيكل (1,021 دولار شهرياً). (هذا الرقم لا يشمل 170 شيكل [44 دولار] لكل موظف شهرياً تقطعها السلطة الفلسطينية لدفع فاتورة الكهرباء). لم تكن البيانات المتعلقة بمتوسط الأجور في قطاع غزة والضفة الغربية متوافرة. "التقرير الشهري: كانون الأول/ديسمبر 2014: العمليات المالية - الإيرادات، النفقات، والمصادر المالية"، وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، 29 نيسان/أبريل 2015. www.pmf.ps/documents/10180/332541/Dec.+2014+Eng.pdf/1bba8df3-4a14-4010-a97e-2e4fe759ceab. لأرقام مشابهة عن عام 2013، انظر Karim Nashashibi, "Palestinian Public Finance", op. cit., p. 48.

¹³⁵ هذا لا يشمل حوالي 37,000 موظف قبل عام 2007 على جدول رواتب السلطة الفلسطينية ممن لا يعملون لكن يشكل دخلهم جزءاً مهماً من اقتصاد قطاع غزة. في عام 2013، كان جميع موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، العاملين وغير العاملين على حد سواء، يتلقون 63.6 مليون دولار شهرياً. ومن هذا المبلغ، كان 36.2 مليون دولار يذهب لأفراد الأمن، و27.4 مليون للموظفين غير الأمنيين. انظر المرجع السابق بين الموظفين الأمنيين في قطاع غزة، تدفع السلطة الفلسطينية رواتب 34,000، لا يعمل أي منهم، وحوالي 18,000 يُدفع لهم من قبل حماس، بما في ذلك (البعض يقدرهم بـ 3,000) الذين كانوا يعملون لدى السلطة الفلسطينية قبل عام 2007 واستمروا بالعمل بعد سيطرة حماس على السلطة. من بين الـ 34,000 موظف أممي تدفع لهم السلطة الفلسطينية للبقاء في منازلهم، فإن معظمهم من الشرطة المدنية (10,000)، وقوات الأمن الوطني (7,600)، وموظفين إداريين (7,200)، والأمن الوقائي (2,500)، والمخابرات العامة (2,100)، والمخابرات العسكرية (1,200)، والحرس الرئاسي (1,000)، والشرطة العسكرية (700)، والدفاع المدني (500). الموظفون الأمنيون البالغ عددهم 18,000 والعاملون لدى حكومة حماس يشملون الشرطة المدنية (8,100)، والموظفين الإداريين (2,300)، والشرطة العسكرية (1,600)، وقوات الأمن الوطني (1,150)، والحراس وأمن الحماية (1,200)، والأمن الداخلي (1,000)، والخدمات الطبية (800)، والدفاع المدني (700)، والسجون (500). مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ماليين في السلطة الفلسطينية وحكومة حماس، مدينة غزة، رام الله، حزيران/يونيو 2015.

¹³⁶ في عام 2014، بلغت العائدات الضريبية 1,962 مليون (7,331 مليون شيكل)، منها 168 مليون دولار (628 مليون شيكل) أنفقت على إعادة الضرائب المدفوعة. تقرير للجنة الارتباط الخاصة، صندوق النقد الدولي، 18 أيار/مايو 2015. ص. 21.

¹³⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع تجار وقود من قطاع غزة ومسؤولين في وزارة المالية، مدينة غزة، آذار/مارس 2015.

13% فقط من العائدات الإجمالية (و 18% من العائدات الضريبية) - 29 مليون دولار شهرياً، و 349 مليون دولار سنوياً - تأتي من قطاع غزة.¹³⁸

مسؤولو حماس يرفضون هذا بشدة، ويشيرون إلى أنه عندما كانت قطر تقدم 10 مليون دولار شهرياً لدفع الضرائب على الوقود لمحطة توليد الطاقة في قطاع غزة، التي تستخدم أقل من ثلث الوقود المستهلك في القطاع كل شهر،¹³⁹ كان ذلك يعادل الضرائب الشهرية على وقود الديزل المدفوعة للسلطة الفلسطينية.¹⁴⁰ تجادل حماس بأن الضرائب الشهرية المفروضة على الوقود لقطاع غزة وحدها ينبغي أن تكون بين 27 مليون دولار و 40 مليون دولار.¹⁴¹ في عام 2014 والأشهر السبعة الأولى من عام 2015، بلغ الديزل الصناعي 30% من واردات قطاع غزة من الوقود، باستثناء الغاز المنزلي.¹⁴² إذا كانت الضرائب الشهرية على الوقود المستورد لمحطة توليد الطاقة تبلغ حوالي 10 مليون دولار، وتستخدم 30% فقط من الوقود في غزة، فإن الضرائب على الوقود وحده (باستثناء الغاز المنزلي) ينبغي أن تكون 33.3 مليون دولار من أصل 159 مليون دولار شهرياً هي إجمالي إيرادات السلطة من العائدات الضريبية. تستخدم العائدات الإضافية من الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على الغاز المنزلي لدفع حوالي 83.7 مليون دولار شهرياً كنفقات حكومية، رغم أن هذا الرقم لا يشمل الأموال اللازمة للتعويض عن الضرر الذي سيحصل

¹³⁸ كما تقول السلطة الفلسطينية أيضاً إن نسبة العائدات الإجمالية من قطاع غزة كانت مؤخراً متدنية جداً ووصلت إلى 3%. في عام 2014، بلغت العائدات الضريبية 73% من إجمالي عائدات السلطة الفلسطينية. بالنسبة لرقم الـ 13%، صعوداً من 3%، انظر Karim "Economic Monitoring Report", op. cit., p. 15. "Economic Monitoring Report", op. cit., p. 26. "Economic Monitoring Report", op. cit. ¹³⁹ الوقود المعني هنا هو الديزل، والوقود الصناعي، والبنزين؛ أما الغاز المنزلي فيخضع لمعدلات ضريبة مختلفة.

¹⁴⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نائب وزير المالية السابق زياد ظاظا ومسؤولين في وزارة المالية، مدينة غزة، آذار/مارس - نيسان/أبريل، آب/أغسطس 2015. طبقاً لمسؤول رفيع في سلطة الطاقة في غزة، فإن المنحة القطرية لم تخصص تحديداً لدفع الضرائب على الوقود (رغم أن مسؤولين كبار في حكومة حماس وصفوها بهذا الشكل)، إلا أن مبلغ المنحة (32 مليون دولار لثلاثة أشهر، بداية بأذار/مارس 2014) كان مساوياً للضرائب على الديزل الصناعي المستخدم لمحطة توليد الطاقة في قطاع غزة. في آذار/مارس 2014، على سبيل المثال، قال نائب رئيس سلطة الطاقة في القطاع، "لقد أبلغت قطر مكتب رئيس الوزراء إسماعيل هنية بقرارها تمديد منحها لمدة ثلاثة أشهر لدفع الضرائب على الوقود المستورد لمحطة الطاقة. وكالة أنباء الأناضول، 14 آذار/مارس 2014. قال المسؤول إن قطاع غزة يدفع في المتوسط 15.4 - 16 مليون دولار (59-61 مليون شيكل) شهرياً لشراء الديزل الصناعي لمحطة الطاقة، منها 5.8 - 6.3 مليون دولار (22-24 مليون شيكل) للوقود 9.7 مليون دولار (37 مليون شيكل) للضرائب المفروضة على الوقود. خلال الأشهر التي دفعت فيها المنحة القطرية عام 2014، تم استيراد 6.8 مليون ليتر في المتوسط من الديزل الصناعي إلى قطاع غزة. "Gaza Crossings: Import of fuel to Gaza", UN OCHA. طبقاً لنائب رئيس الوزراء السابق زياد ظاظا، فإن الضرائب على الوقود التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية كانت تقريباً 1 دولار (4 شيكل) على اللتر؛ وهذا الرقم هو عبارة عن ضريبة القيمة المضافة (18%) وما يعرف بضريبة بلو التي تساوي تقريباً 3 شيكل (0.79 دولار) على اللتر. (ضريبة بلو هي 3 شيكل على اللتر للديزل الصناعي؛ 2.89 شيكل على اللتر لوقود الديزل؛ و 3.2 شيكل على اللتر للبنزين). مسؤول سابق في مالية السلطة الفلسطينية قال إن الـ 3 شيكل على اللتر للمنتجات النفطية كانت تشمل ضريبة القيمة المضافة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية ومسؤولين أمريكيين، مدينة غزة، رام الله، القدس، آب/أغسطس 2015. ورقة أعدها المعهد الفلسطيني لأبحاث السياسات الاقتصادية تقول إن ضريبة بلو وحدها هي حوالي 3 شيكل على اللتر. "أزمة الكهرباء في غزة: الأسباب، والتبعات والعلاجات"، تشرين الثاني/نوفمبر 2013. <http://pal-econ.org/download.php?id=4922dy299565Y4922d>. السلطة الفلسطينية تشتري منتجات الوقود من مزودين إسرائيليين وتعيد بيعها لمحطات الوقود الفلسطينية بخسارة، وهذا ما دخل في تقارير وزارة المالية على أنه "إعادة الضرائب المدفوعة على الوقود" في عام 2014، بلغت إعادة الضرائب في قطاع غزة والضفة الغربية 524 مليون شيكل (135 مليون دولار) لذلك العام. "التقرير الشهري عن كانون الأول/ديسمبر 2014: العمليات المالية - العائدات، والنفقات، ومصادر التمويل"، وزارة المالية، 29 نيسان/أبريل 2015.

www.pmf.ps/documents/10180/332541/Dec.+2014+Eng.pdf/1bba8df3-4a14-4010-a97e-2e4fe759ceab. انظر Karim Nashashibi, "Palestinian Public Finance", op. cit., p. 43. عدة مسؤولين في قطاع الطاقة في غزة ومسؤولين في وزارة المالية قالوا إنه رغم سنوات من المحاولات، لم يتمكنوا من الحصول على أرقام من السلطة الفلسطينية حول معدلات الضريبة أو العائدات المتعلقة بالوقود. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة، 16 آب/أغسطس 2015.

¹⁴¹ في الحد الأدنى، كما قال مسؤول نقطي في حماس، فإن الضرائب على الوقود وحدها، التي تبلغ حوالي 1 دولار على اللتر، ينبغي أن توفر 22 مليون دولار شهرياً، حيث دخل إلى قطاع غزة 22 مليون ليتر من الوقود شهرياً حتى تموز/يوليو 2015، رغم أن القطاع، على حد قوله، يستهلك كميات أكبر من الوقود في الظروف الطبيعية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، آب/أغسطس 2015. في الأوقات الطبيعية، يستهلك قطاع غزة أكثر: حوالي 600,000 - 700,000 ليتر من وقود الديزل للمولدات والسيارات؛ و 300,000 - 400,000 يوماً من البنزين؛ و 350,000 - 500,000 يوماً من الديزل الصناعي لمحطة توليد الطاقة في غزة عندما تعمل بطاقتها الراهنة وهي 60 ميغوات. "Humanitarian Bulletin Monthly Report", UN OCHA, October 2014. ¹⁴² في عام 2014، كان الديزل الصناعي (65.4 مليون ليتر) 30% من واردات النفط الإجمالية لقطاع غزة (214.7 مليون ليتر)، باستثناء الغاز المنزلي (51.1 مليون كيلو غرام)؛ في الأشهر السبعة الأولى من عام 2015، شكل الديزل الصناعي (45.9 مليون ليتر) مرة أخرى 30% (152.3 مليون ليتر)، باستثناء الغاز المنزلي (33.8 مليون كيلو غرام). "Gaza Crossings", op. cit. إن 30% من الديزل الصناعي يساوي تقريباً 28% التي وصلت بأخذ التقديرات الأدنى لاستهلاك غزة اليومي من الوقود في الأرقام المقدمة أعلاه: 350,000 ليتر يومياً من الديزل الصناعي من أصل إجمالي يبلغ مليون و 250 ألف ليتر يومياً من جميع أشكال الوقود، باستثناء الغاز المنزلي.

للاقتصاد الفلسطيني إذا حاولت السلطة الفلسطينية تفويض حكومة حماس بوقف الدفعات المخصصة لأولئك الذين لا يعملون لكنهم موجودين على جداول رواتبها.¹⁴³

إذا كانت هذه الأرقام دقيقة، وخصوصاً إذا تم تقليص فاتورة الأجور، فإنه يبدو من الممكن أن حكومة تديرها حماس و تتمتع بالقدرة على فرض الضرائب على السلع المستوردة إلى غزة، ستكون مكتفية ذاتياً. مهما كان الواقع، سيكون من المفيد للجمهور الفلسطيني، وأحزابه السياسية وماتحيه إذا تم إجراء تدقيق محاسبي مستقل لنفقات السلطة الفلسطينية وحكومة حماس السابقة في غزة وللإيرادات المتأتية من غزة أيضاً، من أجل وضع أسس للنقاش حول مستقبل القطاع بشكل يستند إلى المعلومات.

¹⁴³ رغم أن السلطة الفلسطينية وفتح تنظر إلى دفع رواتب الموظفين في قطاع غزة كوسيلة للمحافظة على الدعم السياسي هناك، من الممكن تخيل أن تقوم السلطة الفلسطينية بقطع هذه الرواتب، إذا، على سبيل المثال، وجدت حكومة حماس وسيلة لفرض الضرائب على المستوردات مباشرة، وأخرجت السلطة الفلسطينية من المعادلة.

VI. تجنّب حلقة الحرب والدمار

على حد تعبير الرئيس المنتهية ولايته للقيادة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، فإن "إسرائيل وحماس لديهما مصالح مشتركة، بما في ذلك في الوضع الراهن، وهي الهدوء والنمو والرخاء".¹⁴⁴ للرئيس الإسرائيلي، روفن ريفلن، قال في أيار/مايو إنه لا يعترض على إجراء محادثات مع حماس وأن "حماس اليوم تريد أن تفرض النظام في قطاع غزة، رغم أنها لا تفعل ذلك لأنه في مصلحتنا [مصلحة إسرائيل]".¹⁴⁵ لقد التقى العديد من الوسطاء الذين قاموا بمبادرات شخصية، بما في ذلك مبعوث الرباعية السابق توني بلير، بشكل منفصل مع المسؤولين الإسرائيليين وقادة حماس لاختبار إمكانية التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار.¹⁴⁶ في آب/أغسطس، أخبر مستشار لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان صحيفة تصدر في غزة أن "المفاوضات المتعلقة بسفينة مافي مرمر (السفينة التي تحاول كسر الحصار البحري الإسرائيلي على قطاع غزة والتي أغارت عليها إسرائيل في عام 2010 فقتلت تسعة مواطنين أتراك و تركي يحمل الجنسية الأمريكية) مستمرة تدريجياً وتشمل أيضاً مفاوضات حول وقف إطلاق النار مع حماس".¹⁴⁷

يمكن لهذه النقاشات المتوازية أن تقضي يوماً ما إلى مفاوضات حقيقية، وحتى إلى اتفاق أو تفاهات غير مكتوبة. إلا أن مسؤولين مطلعين عليها يقولون إنها ما تزال في مراحل أولية جداً، وهي أشبه بجهد يبذلها أفراد لمعرفة ما إذا كان هناك أرضية لعقد محادثات غير مباشرة وليست مفاوضات بحد ذاتها.¹⁴⁸

رغم المصلحة المعلنة لحماس في تحقيق تقدم في مثل هذه المحادثات، فإن جهود المبعوثين الذين يقومون بمبادرات شخصية والتزام كلا الطرفين بالتفاوض على تفاصيل وقف إطلاق نار خلال شهر من نهاية الحرب، فإن إسرائيل رفضت حتى الآن القيام بذلك تدعمها في ذلك مصر والسلطة الفلسطينية.¹⁴⁹ ليس لدى إسرائيل حافز يذكر لدفع ثمن وقف إطلاق نار طويل، عندما يعتقد كثيرون في المؤسسة الأمنية أن بوسعها الحصول على وقف إطلاق نار مجاناً. على حد تعبير مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع: "لماذا علينا الموافقة على بناء مطار أو ميناء، أو على قرارات مماثلة أخرى مقابل الهدوء، طالما أنه يمكن المحافظة على الهدوء بواسطة الردع الإسرائيلي"¹⁵⁰ يبدو أن هذا المنطق، الذي كان أيضاً يدفع السياسة الإسرائيلية قبل الحرب الأخيرة، لا يميز بين هدوء ناجم عن قرار استراتيجي بعيد المدى من قبل حماس بعدم الهجوم لأن التكاليف

¹⁴⁴ "Israeli general sees common interests with Hamas", Reuters, 12 May 2015

¹⁴⁵ "President Rivlin says he's not opposed to negotiations with Hamas", Haaretz, 27 May 2015

¹⁴⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في حماس، ومسؤولين أوروبيين، مدينة غزة، القدس، حزيران/يونيو، آب/أغسطس 2015. أحد المقربين من خالد مشعل قال إن بلير كان قد دعا مشعل لزيارة المملكة المتحدة، بموافقة رئيس الوزراء ديفيد كامرون. "بلير يدعو مشعل لزيارة المملكة المتحدة"، *الرسالة* 20 آب/أغسطس 2015. إضافة إلى ذلك، تسعى إسرائيل لإجراء محادثات مع حماس حول المواطنين الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة؛ انظر الحاشية 77 أعلاه.

¹⁴⁷ وزع أيضاً أن تركيا، وقبرص، واليونان كانت تعتقد محادثات حول إيجاد "ممر آمن" بين قطاع غزة وشمال قبرص يمكن أن يكون تحت السيطرة التركية. "اتفاق شامل بين إسرائيل وحماس 'متوقع'، كما يقول مسؤول تركي، *العربي الجديد*، 17 آب/أغسطس 2015. أنكرت إسرائيل التقرير، كما أنكرت العديد من التقارير التي تشير إلى مفاوضات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل على مدى الشهور القليلة الماضية. في 17 آب/أغسطس 2015، أصدر مكتب رئيس الوزراء البيان الآتي: "تريد إسرائيل أن توضح رسمياً أنها لا تعتقد أية اجتماعات مع حماس، لا مباشرة، ولا عبر بلدان أخرى، ولا عبر وسطاء. أما فيما يتعلق بالعلاقات مع تركيا، فإن الاتفاق لا يزال بعيداً".

¹⁴⁸ المبعوث السابق للرباعية عقد عدة اجتماعات مع زعيم حماس خالد مشعل ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. كالعديد من المحادثات الأخرى التي تعقدتها حماس وإسرائيل بالتوازي مع مسؤولين سويسريين، ونرويجيين، وقطريين، وأميين، فإنها لم تقض إلى أي اتفاق أو تفاهات غير مكتوب ويبدو أنها استكشافية بشكل أساسي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، تموز/يوليو – آب/أغسطس 2015. "Israel denies contacts with Hamas on long-term truce", Haaretz, 18 August 2015. رأى في النشاط "اختباراً للجدوى. إذا حصل على نتائج في محادثاته مع مسؤولي حماس الكبار، فإن إسرائيل ستكون مستعدة للاستماع إلى التفاصيل. مسؤولون إسرائيليون كبار وشخصيات إسرائيلية غير رسمية ضالعة في القضية قالت إن بلير لم يحقق تقدماً يذكر حتى الآن في اجتماعه مع مشعل". "Israel denies contacts with Hamas on long-term truce", Haaretz, 18 August 2015. في مقابلة في آب/أغسطس 2015، قال خالد مشعل إن الجهود الرامية إلى التوصل إلى تفاهات مع إسرائيل كانت تتقدم، لكن يبقى هناك 5 عقبات كبيرة: إعادة إعمار غزة؛ رفع الحصار وفتح المعابر الحدودية؛ وحل أزمة الرواتب الحكومية، والسماح ببناء ميناء ومطار؛ وبناء البنية التحتية للمياه والكهرباء في القطاع. "مشعل: المحادثات الهادئة تتقدم، وهي إيجابية"، الموقع الرسمي لكتائب القسام، 22 آب/أغسطس 2015. www.qassam.ps/news-9765-Mishaal_Calm_talks_advancing_positive.html. ثمة عقبة أخرى تتمثل في أن إسرائيل تطالب بإطلاق سراح ما تقول إنهما مواطنان إسرائيليان ورفات جنود إسرائيليين في قطاع غزة، في حين ترفض حماس مناقشة هذه القضية إلى أن تطلق إسرائيل سراح جميع السجناء الذين أطلق سراحهم في صفقة التبادل التي جرت في عام 2011 مع جلعاد شاليط وبعيد اعتقالهم. انظر الحاشية 77 أعلاه.

¹⁴⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إسرائيليين، ومصريين ومن السلطة الفلسطينية، القاهرة، القدس، رام الله، تل أبيب، آذار/مارس – أيار/مايو 2015.

¹⁵⁰ "Hamas denies reports of talks with Israel over long-term cease-fire", Haaretz, 16 June 2015

سنكون أكبر من قدرتها على التحمل وبين هدوء وضبط للنفس مؤقت وتكتيكي بينما تعزز قدراتها العسكرية استعداداً للمعركة القادمة.

آ. المناظرة المتعلقة بوقف إطلاق النار الطويل

ليس هناك نقص في عدد المسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين الذين يعتقدون أن وقف إطلاق نار طويل مع حماس على الأقل يستحق الاستكشاف. لقد صرح عدة مسؤولين أمنيين بأن رفع الحصار عن قطاع غزة سيزيد من قدرة إسرائيل على الردع، بمنح حماس المزيد مما يمكن أن تخسره في حرب. آخرون عبروا عن المصلحة الإسرائيلية في إنشاء ميناء كوسيلة لقطع صلة إسرائيل بقطاع غزة وتخليصها من المسؤولية عن القطاع، وهو هدف تشاطرهم إياه حماس.¹⁵¹ بين أولئك الذين يدعون إلى ترتيب مع حماس في قطاع غزة وزير التربية نفتالي بينيت؛¹⁵² والرئيس ريفلين؛¹⁵³ ووزير النقل والمخابرات إسرائيل كاتز، وهو شخصية رفيعة في حزب الليكود؛¹⁵⁴ والرئيس السابق لشين بيت يوفال دسكن؛¹⁵⁵ ووزير الدفاع السابق شاؤول موفاز؛¹⁵⁶ ونائب رئيس الأركان السابق يانير نافي؛¹⁵⁷ والرئيس السابق للموساد إفرام هاليفي؛¹⁵⁸ والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي غيور إيلاند؛¹⁵⁹ وفي المجالس الخاصة، العديد من المسؤولين الأمنيين والاستخباراتيين.¹⁶⁰

إن حقيقة أن مثل هؤلاء الأشخاص يدعون إلى ترتيبات جديدة مع حماس لا تعني أن من المرجح أن تنجح المفاوضات إذا تم الشروع بها. العديد من الأفكار الإسرائيلية حول وقف إطلاق نار أطول مدى تنطوي على مساومات من غير المحتمل أن تقبلها حماس: رفع الحصار وإنشاء ميناء مقابل نزع سلاح حماس أو على الأقل تقليص تهريب الأسلحة وتطويرها.¹⁶¹ رغم ذلك، فإن حقيقة أن شخصيات مهمة في حماس وفي الحكومة الإسرائيلية تعتقد أن هناك ما يكفي من المصالح المشتركة لإجراء نقاشات أمر يستحق الاستكشاف. أما ما إذا كان الحد الأدنى من المطالب التي يطرحها كل طرف غير متوافقة فينبغي على الأقل معرفته، وليس افتراضه.

إسرائيل وحماس تقرآن بأن الالتزام بمحادثات غير مباشرة حول كيفية تعزيز استقرار وقف إطلاق النار كان أحد ثلاثة شروط لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 26 آب/أغسطس 2014.¹⁶² رغم أنه لم يتم الإعلان عن الشروط، وأن بعض المسؤولين الإسرائيليين يقولون إنهم لا يعتبرون ذلك اتفاقاً بحد ذاته، فإن مسؤولين إسرائيليين، وفلسطينيين ومصريين أكدوا أن وقف إطلاق النار تضمن النقاط الآتية: (1) وقف إطلاق نار كامل ومتبادل بالتوازي مع فتح المعابر الحدودية بين إسرائيل وقطاع غزة، بشكل يسمح بدخول

¹⁵¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين ومسؤولين في وزارة الخارجية، القدس وتل أبيب، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2015.

¹⁵² “Hardliner Bennett softens touch, proposes Israel deal with Hamas”, i24 News, 28 June 2015.

¹⁵³ “Rivlin open to negotiations with Hamas, urges Gaza rebuilding”, Times of Israel, 27 May 2015.

¹⁵⁴ “Could Artificial Island Solve Gaza Problem?”, Israel National News, 23 July 2014.

¹⁵⁵ Yuval Diskin, “Israel must increase military pressure while pursuing a diplomatic solution”, Yediot Ahronot, 22 July 2014.

¹⁵⁶ “Mofaz plan offers economic aid for Gaza demilitarization”, Ynet, 13 July 2014.

¹⁵⁷ دون ذكر حماس، قال نافي إن غزة “تغلي” ودعا إلى رفع الحصار وإنشاء ميناء، ربما يربط بقبرص. مقابلة مع نائب رئيس الأركان السابق، راديو ريشيت بت، 1 نيسان/أبريل 2015. www.timesofisrael.com/1-april-2015-netanyahu-boehner-iran-lausanne-nuclear-coalition-yemen-saudi-arabia.

¹⁵⁸ “Ex-Israel Intelligence Chief Efraim Halevy calls for talks with Hamas: ‘There are worse options than Hamas’”, CNN, 15 July 2014.

¹⁵⁹ Giora Eiland, “For the sake of security, let Hamas rebuild Gaza”, Ynet, 9 May 2014; “Gaza reconstruction has nothing to do with peace talks”, Ynet, 15 October 2014; “A fragile calm on Gaza and Lebanon borders”, Ynet, 19 December 2014.

¹⁶⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس وتل أبيب، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2015.

¹⁶¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المكتب السياسي لحماس وقادة لكتائب القسام، بيت لاهيا ومدينة غزة، كانون الأول – ديسمبر – أيار/مايو 2015.

¹⁶² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة كبار في حماس، مدينة غزة، بيت لاهيا، كانون الأول/ديسمبر 2014 – أيار/مايو 2015.

الإغاثة الإنسانية ومواد إعادة الإعمار؛ (2) السماح بصيد السمك في مسافة أقصاها ستة أميال بحرية من الشاطئ؛ (3) استمرار المفاوضات غير المباشرة خلال شهر من التوصل إلى وقف إطلاق النار.¹⁶³

على حد تعبير مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق غيوروا إيلاند:

قبل بضعة أشهر [نهاية آب/أغسطس 2014]، وافقت حماس على وقف إطلاق النار لسببين: الثمن الذي كانت قد دفعته وفهمها أنه بعد شهر من الهدوء، تبدأ محادثات حول إعادة تأهيل قطاع غزة. ولأن، بعد أربعة أشهر من التوصل إلى وقف إطلاق النار، ليس هناك ما يؤثر على بداية هذه المحادثات. السبب بسيط: كلفت مصر بقيادة المحادثات، والمصريون ليسوا في عجلة من أمرهم لأنهم منشغلين بالتعامل مع الإرهاب في سيناء ولأنهم غاضبون من حماس، التي يقولون إنها تساعد الإرهابيين في سيناء. لكن من مصلحة إسرائيل أيضاً الشروع في المحادثات - حيث إن الردع الذي تم تحقيقه في عملية الجرف الوافي لن يكون كافياً. إضافة إلى العصا، فإن من الصواب تقديم الجزرة أيضاً - إعادة تأهيل قطاع غزة وإيجاد حل للمشاكل الإنسانية الملحة هناك. إذا لم تبدأ هذه العملية قريباً، فإننا لن نفاجأ إذا عدنا إلى دائرة الصواريخ والنار.¹⁶⁴

حقيقة أن مصر غير مهتمة بإجراء المحادثات أو التوصل إلى تفاهات جديدة بين حماس وإسرائيل لا تعني إجماع إسرائيل عن السعي لعقد هذه المحادثات. أقرّ عدد من المسؤولين الإسرائيليين بهذا وقالوا إنه، إضافة لمصالح الدولة، فإن الالتزامات الأخلاقية تشكل أسباباً لاستكشاف ترتيبات جديدة مع قطاع غزة.¹⁶⁵ ووافقوا على أن الأولوية ينبغي أن تعطى لإشراك السلطة الفلسطينية ومصر، لكن لا ينبغي أن يكون للقاهرة أو رام الله صلاحية الفتوى على التوجه الاستراتيجي لإسرائيل.¹⁶⁶ مسؤول في وزارة الخارجية قال، "إلى متى تستطيع إسرائيل الاستمرار في استخدام ذريعة أن عباس و [الرئيس] السبسي لا يريدان حدوث تغيير في قطاع غزة؟ في المحصلة، نحن أيضاً مسؤولون عما يحدث في غزة وعن الناس العاديين هناك ... لا يكفي القول إن أيدينا مربوطة بسبب موقف السلطة الفلسطينية ومصر. هناك المزيد مما نستطيع فعله".¹⁶⁷

من أجل التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحماس، سيكون من الأسهل من العديد من الأوجه أن يقوم كل طرف بذلك الآن. عندما تبدو حرب جديدة وشيكة، فإن الخشية من الظهور بمظهر الضعف ستكون أقوى. بعد عام من نهاية الحرب، يمكن إخبار الناخبين الإسرائيليين بأن رغبة حماس بالتوصل إلى اتفاق دليل على نجاح عملية الجرف الوافي. ويمكن لحماس أن تدعي أن نجاحها بالحرب دفع إسرائيل لإعادة تقييم سياستها حيال غزة. المسؤولون الإسرائيليون يقولون إن قدرات حماس على التهريب باتت محدودة حالياً، وهكذا فيعد أي تخفيف لنظام الحصار ستم مراقبه جميع السلع الداخلة والخارجة من قطاع غزة بعناية.¹⁶⁸ إن الوقت الذي مضى منذ حرب عام 2014 طويل بما يكفي وبحيث يكون من الصعوبة الادعاء بأن الاتفاق كان مكافأة على العنف، وليس رداً على تقاعس السلطة الفلسطينية عن القيام بشيء حول الكارثة الإنسانية والاقتصادية الوشيكة. إن غياب عملية السلام مع رام الله يسمح لإسرائيل بالعمل في غزة دون أن تنسحب السلطة الفلسطينية من المفاوضات رداً على ذلك.

ب. عقبات التوصل إلى وقف إطلاق نار طويل

رغم المصالح المشتركة، فإن احتمال أن تتوصل حماس وإسرائيل إلى اتفاق ووقف إطلاق نار رسمي هو احتمال ضئيل. الخلافات الجوهرية كبيرة. داخل إسرائيل، يختلف المسؤولون كثيراً حول ما إذا كان من المفروض الشروع في مفاوضات غير مباشرة لكنهم يتفقون إلى حد بعيد على أن من غير المرجح أن تشن حماس حرباً خلال الأشهر التالية، وهكذا ليس هناك ضغط على الحكومة لتغيير سياستها حيال غزة.¹⁶⁹

¹⁶³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القاهرة، مدينة غزة، القدس، رام الله، أيلول/سبتمبر 2014. لدى مجموعة الأزمات نسخة من الاتفاق. لقد عبرت حماس عن استعدادها لإيجاد وسط جديد للمحادثات التي يمكن أن تعقد بشكل غير مباشر، كما يفضل الطرفان. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من حماس، مدينة غزة، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2015.

¹⁶⁴ "غيوروا إيلاند"، هدوء هش، مرجع سابق.

¹⁶⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين، القدس وتل أبيب، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2015.

¹⁶⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين ومسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، القدس، شباط/فبراير - آذار/مارس 2015.

¹⁶⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، شباط/فبراير 2015.

¹⁶⁸ عدة مسؤولون أمنيين إسرائيليين قالوا هذا، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، تل أبيب، شباط/فبراير، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2015. بالطبع، يمكن المجادلة بالعكس أيضاً: عندما ترتفع معدلات التهريب من مصر، فإن إسرائيل لا تخسر كثيراً بتخفيف الحصار.

¹⁶⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس وتل أبيب، شباط/فبراير - أيار/مايو 2015.

كما لوحظ، فإن معظم وليس جميع من يتصورون اتفاقاً محتملاً يطالبون بوقف تهريب الأسلحة وتطويرها، إن لم يكن نزع سلاح حماس، وهو ما سترفضه حماس بالتأكيد.¹⁷⁰ مسؤولو حماس يعتقدون أن أية خطوات مطلوبة في اتفاق وقف إطلاق النار ينبغي أن تكون متبادلة: وأنه كما في حال الالتزام بالمحادثات، فإن أي تقييد للتسلح ينبغي أن يكون ملزماً لكلا الطرفين، وهو ما لن تقبل إسرائيل حتى بالنظر فيه.¹⁷¹

تسعى حماس لتحقيق وقف إطلاق نار في قطاع غزة فقط، ما يتركها حرة للهجوم في الضفة الغربية وهو ما سيكون صعباً على إسرائيل القبول به حتى لو كانت حماس قادرة على الالتزام بوقف إطلاق النار في قطاع غزة بينما تشتعل الضفة الغربية.¹⁷² لقد تحدث مسؤولو حماس عن اتفاق قد يدوم لمدة 3 أو 5 سنوات؛ أما الإسرائيليين الذين يبحثون في فكرة وقف إطلاق النار فيقولون إنهم سيسعون للتوصل إلى وقف إطلاق نار لمدة 10 أو 15 عاماً.¹⁷³ مسؤول إسرائيلي قال:

أريد أن أفرض معضلة على حماس. أريدهم أن يشرحوا لشعبهم بأنهم يدخلون في اتفاق يقضي بعدم مهاجمة إسرائيل. جميع أولئك الذين قبلوا بإسرائيل [منظمة التحرير الفلسطينية] بشكل أولي قالوا بأنهم لا يهاجمون إسرائيل كخطة مؤقتة. من السهل على حماس شرح فكرة الثلاث سنوات: يمكنهم أن يقولوا بأنهم يستخدمون فترة الثلاث سنوات لبناء قدراتهم وكي يصبحوا أقوى. أما 10 سنوات، أو 15 سنة، فهذا أصعب. ذلك سيجبرهم على مواجهة المأزق الحقيقي.¹⁷⁴

إن اتفاقاً لوقف إطلاق النار سيشكل معضلة لإسرائيل أيضاً، وليس فقط من خلال إضعاف المقاطعة الدولية لحماس أو التصور بتقويض رفض الحكومة القاطع لإقامة علاقات مع حماس (رغم التفاوض معها بشكل غير مباشر عدة مرات، بما في ذلك مفاوضات عام 2011 لتبادل الأسرى مع جلعاد شاليط واتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى عملية عامود السحاب، والصراع في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، بل أيضاً في توتير العلاقات مع السلطة الفلسطينية ومصر. معارضة مصر والسلطة الفلسطينية لاتفاق بين حماس وإسرائيل يقلل حوافز إسرائيل التي تقدر عالياً تعاونها الأمني مع مصر ولا تريد أن تضعف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. مسؤول أمني إسرائيلي قال إن اتفاقاً منفصلاً مع حماس في قطاع غزة سيشكل "ضربة قاضية" لعباس، الذي لا يرى معظم المسؤولين الإسرائيليين أنه شريك في السلام لكنهم يعترفون رغم ذلك بأنه ذو فائدة استراتيجية، لا يشكل تهديداً ويكره العنف ويمنع حماس من اكتساب القوة في الضفة الغربية.¹⁷⁵ مسؤول رفيع في السلطة الفلسطينية وأحد شخصيات فتح، تعهد بحماسة بقطع العلاقات مع إسرائيل إذا توصلت إلى اتفاق مع حماس:

إذا أرادت إسرائيل التعاون مع حماس في قطاع غزة، فإنها تريد أن تخلق دولة للإرهابيين بينما تبقى على الاحتلال لأولئك الذين يريدون السلام. سأكون أول من ... يعلن أنني كنت مخطئاً فيما يتعلق بالسلام، وأنه لا حاجة للسلطة الفلسطينية، وأنه ينبغي أن تستولي حماس على الضفة الغربية. حماس تحظى بالأغلبية [في المجلس التشريعي الفلسطيني]. لتعترف حماس وإسرائيل ببعضهما بعضاً. ستلغي منظمة التحرير الفلسطينية اعترافها. إن اتفاقاً منفصلاً سيعني أن كل من يسعى لتحقيق السلام سيحصل على الاحتلال؛ ومن يمارس الإرهاب يحصل على دولة.¹⁷⁶

إذا فاوضت إسرائيل على التوصل إلى وقف إطلاق نار في غزة رغم معارضة مصر والسلطة الفلسطينية، فإن إيجاد وسيط مناسب قد يكون أمراً صعباً. مصر ستستاء جداً من وساطة قطرية أو تركية، وقد لا ترغب إسرائيل بإعطاء أي منهما تعزيراً لمكانتها، ومنحهما القدرة على استقزاز مصر ولعب دور إقليمي بارز.¹⁷⁷ العقبة التي لا تقل أهمية هي معارضة المحادثات، حتى لو كانت غير مباشرة، داخل حماس والأحزاب

¹⁷⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المكتب السياسي لحماس، مدينة غزة والقدس، كانون الأول/ديسمبر وأذار/مارس – نيسان/أبريل 2015.

¹⁷¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة والقدس، كانون الثاني/يناير – أيار/مايو 2015.

¹⁷² مسؤولو حماس منفتحون على إمكانية تحقيق وقف إطلاق نار في الضفة الغربية أيضاً، لكن شروطهم على ذلك – انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967، وإزالة المستوطنات وإطلاق سراح جميع الأسرى – غير مقبولة لإسرائيل، وقد كانت كذلك منذ قدمت حماس أول مقترح لوقف إطلاق نار طويل في عام 1988. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة كبار في حماس، مدينة غزة، كانون الأول/ديسمبر 2014 وأذار/مارس 2015. فيما يتعلق بمقترح وقف إطلاق النار عام 1988 واقتراحات حماس التالية، انظر Khaled Hroub, *Hammas: Political Thought and Practice* (Institute for Palestine Studies, Washington DC, 2000).

¹⁷³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مدينة غزة والقدس، شباط/فبراير – نيسان/أبريل 2015.

¹⁷⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، نيسان/أبريل 2015.

¹⁷⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015.

¹⁷⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2015.

¹⁷⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين واستخباراتيين إسرائيليين، القدس، أيار/مايو 2015.

الإسرائيلية الرئيسية، بما في ذلك الموجودة في السلطة. يمكن أن يُتهم الزعماء الإسرائيليون بمكافأة الإرهاب والاستسلام للابتزاز الذي تمارسه حماس من خلال إطلاقها للصواريخ. ويمكن أن يتهم قادة حماس بأنهم يعزّزون سراً تمديد وقف إطلاق النار إلى ما لا نهاية، وبذلك يتخلون عن مبادئهم، بما في ذلك المقاومة المسلحة. يمكن أن تعثر المجموعات السلفية الجهادية على متطوعين جدد من حماس وعلى حافز جديد لمهاجمة حماس وإسرائيل معاً. يمكن للاتفاق أن يؤدي إلى انهيار الائتلاف الحاكم في إسرائيل ويتسبب بانقسامات جديدة داخل حماس.

المخاوف الرئيسية لمصر، إضافة إلى عدائها لحماس والإخوان المسلمين ولأية خطوات من شأنها أن تطيل حكمها، هي الأمن في سيناء وتعمق الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يقوض احتمال تأسيس دولة فلسطينية موحدة.¹⁷⁸ مسؤولوها يقولون إنهم يريدون تعزيز العلاقات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس فقط المحافظة على حل الدولتين بل عندما يحتاج سكان قطاع غزة الذين يزدادون عدداً إلى مساحة للتوسع، فإن ذلك سيحدث بانتقالهم إلى الخارج أو إلى الضفة الغربية، وليس إلى سيناء وباقي أنحاء مصر.¹⁷⁹ وعلى نحو مماثل فإن السلطة الفلسطينية تقلق من أن وقف إطلاق نار يؤسس ميناء ويوفر وسيلة للحكومة كي تدفع فواتيرها يرقى إلى إقامة دولة منفصلة هناك، ويقتل حل الدولتين. وثمة مخاوف إضافية لا يتم التحدث عنها تتمثل في أن وقف إطلاق النار في قطاع غزة من شأنه أن يمهد الطريق لتفاهات بين حماس وإسرائيل في الضفة الغربية، مما يهدد السلطة الفلسطينية وفتح هناك.¹⁸⁰

ج. معالجة المخاوف المتعلقة بتمديد وقف إطلاق النار

ينبغي معالجة التداخات السلبية المحتملة لتمديد وقف إطلاق النار في غزة بشكل مباشر في أي اتفاق. مصدر القلق الرئيسي الذي يتم التعبير عنه غالباً في مصر، والسلطة الفلسطينية ومن قبل داعمي السلطة الفلسطينية هو أن ترتيباً جديداً من شأنه أن يدمر احتمال تحقق حل الدولتين وذلك بتحقيق مزيد من الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية. من المؤسف أن هذه المخاوف لم يتم طرحها بقوة أكبر على مدى السنوات الثماني الماضية، الذي كان انفصال المنطقتين السياسي، والجغرافي والاقتصادي خلالها مطلقاً تقريباً. اليوم، يمكن تعزيز الربط بينهما بالشروع في تنفيذ اتفاقيات المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس، على الأقل بحدها الأدنى، بحيث تمنح رام الله موطئ قدم في قطاع غزة. إلا أن السلطة الفلسطينية ترفض حتى ذلك الاحتمال. في الواقع، وبين الأمور القليلة التي تدفع وزراء رام الله للذهاب إلى غزة لمناقشة قضايا الحوكمة في الأشهر الأخيرة كانت التقارير التي تتحدث عن اتصالات غير مباشرة بين إسرائيل وحماس.¹⁸¹

من أجل تخفيف حدة المخاوف حول تبعات ذلك على فلسطين كدولة، ينبغي لأي اتفاق مستقبلي بين حماس وإسرائيل أن يتضمن بيانات تعلن أن قطاع غزة يبقى جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية واتخاذ إجراءات تعزز الروابط الضعيفة حالياً بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك المزيد من الصادرات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وزيادة وتيرة السفر بين القطاع والضفة الغربية.

هناك مخاوف أخرى بالنسبة لإسرائيل، والسلطة الفلسطينية ومصر تتمثل في أن تعزيز حكم حماس في قطاع غزة سيعني أيضاً تعزيز قوة الحركة سياسياً في الضفة الغربية، ما يزيد من تآكل شرعية السلطة الفلسطينية وربما قدرتها على البقاء. يمكن لاتفاق مع إسرائيل أن يساعد حماس على الخروج من العزلة الدولية. وهذه بالفعل تكاليف محتملة لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة، رغم أن هناك تكاليف ليس فقط لوقف إطلاق النار الرسمي، بل لأية خطوات، حتى لو كانت أحادية، تتخذ لجعل الإدارة الحالية أكثر استقراراً. لمواجهة الفوائد التي قد تحصل عليها حماس من التفاهات الجديدة في قطاع غزة، ستحتاج إسرائيل والمجتمع الدولي إلى تعزيز قوة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ربما من خلال اعترافات ثنائية بالدولة الفلسطينية، ومساعدات إضافية من قبل المانحين والتوسيع الجغرافي للولاية القانونية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.¹⁸²

¹⁷⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، القاهرة، آذار/مارس 2015.

¹⁷⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، القاهرة، كانون الثاني/يناير 2015.

¹⁸⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، رام الله، آب/أغسطس 2015.

¹⁸¹ مسؤول أمريكي قال: "الأمر الجيد حول هذه الشائعات المتعلقة بهدنة بين حماس وإسرائيل هو أنها دفعت عباس على الأقل لإرسال وزرائه إلى غزة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، أيار/مايو 2015.

¹⁸² يمكن توسيع الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية بنقل أجزاء من المنطقة ج إلى المنطقة ب وأجزاء من المنطقة ب إلى المنطقة أ؛ السماح للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل في القدس؛ والحد من التوغلات الإسرائيلية في المنطقة أ؛ والسماح بعملية تخطيط وتطوير جديدة في المنطقة ج. بموجب اتفاقات أوسلو، فإن كل أراضي الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، تقع في واحدة من ثلاث فئات: المنطقة أ (التي تشكل حالياً 18%) وتقع نظرياً تحت السيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة الفلسطينية،

كما يمكن لوقف إطلاق نار جديد في غزة أن يكون خطوة أولى نحو إحراز تقدم دبلوماسي. للعديد من السنوات، بما في ذلك خلال المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 2013 – 2014، لم يكن لدى المفاوضين ودعاة حل الدولتين أي تفسير منطقي لكيفية إدماج غزة التي تحكمها حماس في اتفاق سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.¹⁸³ إن وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل يقدم جواباً محتملاً: إذا كان سيتم التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي – مهما بدا ذلك غير محتمل في الوقت الراهن – فإنه يمكن تنفيذه في الضفة الغربية بينما يستمر وقف إطلاق النار في قطاع غزة. ومن ثم يمكن تجديد وقف إطلاق النار، بينما يمكن لانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية أن يسمح لحماس بتوسيعه ليشمل الضفة الغربية أيضاً. عندها سيكون لدى حماس المزيد مما يمكن أن تخسره من إفساد اتفاق حول حل الدولتين. في ظل الظروف الراهنة، على النقيض من ذلك، فإن الوقوف مكتوفي الأيدي بينما يتم تزوير أمكانية التوصل إلى اتفاق على حل الدولتين سيهدد حكم حماس وربما سيهدد وجودها أيضاً.

رغم أن هناك توغلات إسرائيلية متكررة؛ المنطقة ب (التي تشكل حالياً 21%) وتقع تحت السيطرة المشتركة للسلطة الفلسطينية وإسرائيل (وغالباً إسرائيل) السيطرة الأمنية والسيطرة المدنية للسلطة الفلسطينية؛ والمنطقة ج (التي تشكل حالياً 61%) وتقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة من حيث الأمن، أما التخطيط والبناء، فتسيطر السلطة الفلسطينية على المسائل المدنية، للسكان غير الإسرائيليين، وهو ما لا يتعارض مع الصلاحيات الإسرائيلية.

¹⁸³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين كبار، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2013، تموز/يوليو 2014، شباط/فبراير 2015.

VII. الخلاصة

إذا كان هناك رغبة بتجنب حرب جديدة في غزة خلال السنوات القليلة القادمة، هناك عدة مخارج محتملة من المأزق الحالي:

- عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، والحصول على التمويل لدفع رواتب جميع الموظفين، على الأرجح من قطر، وإدماج وزارات الضفة الغربية وقطاع غزة. لم يتحقق هذا الخيار في السنة التي تلت حرب 2014، وليس هناك مؤشرات على حدوث تغيير.
- تحصل حماس على تمويل جديد. وستكون المصادر الأكثر ترجيحاً من إيران، إذا تمكنت حماس من إصلاح علاقاتها المتوترة، أو من قطر.¹⁸⁴ لا يبدو أن أيّاً من الاحتمالين مرجح، وحتى القيود المصرفية يمكن أن تشكل عقبة يصعب تجاوزها. إلا أن المسؤولين الإسرائيليين يقولون إنهم سيقبلون بتمويل قطري لحكومة غزة.¹⁸⁵
- وقف إطلاق نار متوسط المدى يسمح لحكومة غزة بدفع رواتب جميع الموظفين والنفقات العامة ويسمح لسكان غزة من جميع الانتماءات السياسية بالسفر عبر ميناء أو معبر لا تسيطر عليه إسرائيل. كي ينجح ذلك، ينبغي أن يكون للحكومة الجديدة، على الأقل على المستوى التقني أو العملي، علاقات مباشرة مع إسرائيل أو مصر أو كليهما، في غياب مصدر جديد للمساعدات من المانحين، والاتفاق على آلية تصبح بموجبها الكيان الرئيسي أو الوحيد الذي يحصل العائدات الضريبية على السلع التي تدخل قطاع غزة.

في ظل الظروف الراهنة، فإن حرباً جديدة أكثر ترجيحاً من أي مما سبق. لا تبدو الحرب وشيكة اليوم، لكن قد لا يكون هناك وقت لوقفها عندما تبدأ بالحدوث. في هذه الأثناء، فإن الخطط الإسرائيلية لمتابعة الخطوات الأحادية من أجل تحسين الظروف في قطاع غزة إلى حد ما، مثل زيادة الصادرات، وتوسيع طاقة معبر كرم أبو سالم إلى 1,000 شاحنة يومياً وزيادة عدد أدونات الخروج بالنسبة لسكان غزة. يمكن لهذه الخطوات أن تساعد في تخفيف الضغوط داخل قطاع غزة وليس إنهاؤها. الأمر الأكثر أهمية هو أنها لا تستطيع معالجة المشاكل الجوهرية لسكان في حالة حصار يقيد سفرهم من قبل إسرائيل ومصر، وسلطة حاكمة غير قادرة على تحصيل الضرائب ودفع فواتيرها كاملة.

لدى إسرائيل طيف من الخيارات، مع تجدد القتال وإعادة احتلال قطاع غزة من جهة، واتفاق جديد لوقف إطلاق النار يستمر لسنوات ورفع الحصار من جهة أخرى. ما بين هذين الخيارين هناك خطوات أحادية يمكنها اتخاذها، أو إنها تتخذها أصلاً، لا ترفع الحصار بل تخفف من حدة الإغلاق. وكل من هذه الإجراءات يخفف الضغوط داخل قطاع غزة، وبالتالي يوفر احتمال تأجيل الصراع المسلح أكثر. إلا أن كل خطوة نحو رفع الحصار يترتب عليها تكاليف أيضاً، حيث إن من المحتمل أن تستخدم حماس هذه التسهيلات لزيادة قدراتها، بما في ذلك قدراتها العسكرية، بشكل أسرع. إن ثمن تقليل عدد المعارك مع حماس هو أنه من المرجح أن تصبح حماس أقوى بعد كل جولة؛ وفي الوقت نفسه، فإن حماس القوية ستكون أقدر على السيطرة على المقاتلين من السلفيين الجهاديين وغيرهم. الأسئلة بالنسبة لإسرائيل هي، أولاً، إلى أي مدى ستصبح حماس أقوى خلال خمس سنوات إذا رفع الحصار كلياً أو جزئياً؛ وثانياً، هل ستكون الحرب عندها أكثر كلفة من القتال في وقت أقرب، دون رفع الحصار؟

وبالنسبة لمجتمع دولي دعم العملية الدبلوماسية الإسرائيلية – الفلسطينية لأكثر من عقدين من الزمن، فإن تمديد وقف إطلاق النار في غزة قد يبدو قليلاً جداً وكبيراً جداً في الوقت نفسه: قليل جداً من حيث إنه سيصرف النظر عما يسمى بعملية السلام، التي لا يزال هناك إيمان جماعي عليها، رغم توقفها المؤقت في الوقت الحالي؛ وكبير جداً من حيث إن وقف إطلاق النار، خصوصاً إذا كان طويلاً، من شأنه أن يقوي حماس ويعزز الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، مما سيلحق ضرراً بالغاً بحل الدولتين. إلا أن هذه الاعتراضات ستكون مقنعة أكثر لو كان لعملية السلام، كما يتم تصوّر ها حالياً، فرصة في النجاح؛ ولو أن

¹⁸⁴ لقد توترت العلاقات بين إيران وحماس منذ بداية الانتفاضة السورية في عام 2011، عندما ضغطت إيران على حماس لدعم نظام الأسد، ورفضت حماس ذلك. في أواخر تموز/يوليو، قال عضو المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق إن مساعدات طهران كانت قد توقفت بشكل كامل تقريباً، وأضاف: "العلاقات بين حماس وإيران لا تتقدم باتجاه تهتم به المنظمة [حماس] ولا تتحسن إلى الدرجة التي تريدها المنظمة من أجل مساعدة القضية الفلسطينية". "Iran has stopped giving us money, top Hamas official says", *Times of Israel*, 28 July 2015.

¹⁸⁵ مسؤول في مكتب رئيس الوزراء قال: "إذا أرادت قطر أن تكون المدير التنفيذي لغزة، فإن إسرائيل لن تقبل بذلك. للعديد من الأسباب، بما في ذلك أسباب إقليمية – أي بسبب مصر. لكن هذا الموقف يمكن أن يتغير إذا أرادت قطر أن تكون المدير المالي لقطاع غزة. عندها لن يكون لدى إسرائيل مشكلة في ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، أيار/مايو 2015.

محاولة إضعاف حماس لم تحقق أثراً عكسياً بتمكين الحركة من تعزيز سيطرتها على قطاع غزة وتشكيل حالة استقطاب في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ ولو لم يكن قطاع غزة والضفة الغربية يخضعان أصلاً لسياسة إسرائيلية تفصل بينهما حتى قبل استيلاء حماس على القطاع في عام 2007. إن أخذ الإسرائيليين، والفلسطينيين في قطاع غزة، رهائن لمقاربات بائدة ليس منطقياً جداً وفي الواقع سيؤدي إلى المزيد من الصراع.

مدينة غزة/القدس/رام الله/بروكسل، 26 آب/أغسطس 2015

الملحق أ: خارطة قطاع غزة

